A Critical Reading of The Theories of Underdevelopment and its Current Interpretation
(For A Dialectical Concept of Underdevelopment in the Capitalist Age)

Dr. Faisal Saad*

(Received 4 / 1 / 2024. Accepted 29 / 4 / 2024)

□ ABSTRACT □

Some go as far as to equating or confusing the Underdevelopment in the capitalist age with the Underdevelopment in the ages before it. Which necessarily leads to blurring the reality of contemporary backwardness as a parallel aspect of progress elsewhere within a global capitalist system that arose for the first time in human history against the background and strength of the structural logic of capitalism as a logic of expansion that is not limited by specific national or regional bounders.

Underdevelopment within this system and against this background and with this force is a general sociological system that includes all the structures of a backward society. It has always been a structural backwardness of production relations mainly. He expresses himself with complete backwardness and all the political and superstructural infrastructures including the socio-cultural and always by virtue of dialectical necessisty.

This is my scientific hypothesis about the reality of Underdevelopment in the capitalist era and its uniqueness in this era compared to cases of Underdevelopment in previous eras. With this hypothesis I will strive (in a way of critical of the another and critical self-awareness) in order to crystallize a structural dialectical concept of Underdevelopment that discovers the flaws and shortcomings of its popular concepts in our countries and around the world.

Keywords: Underdevelopment, development, Growth, Progress, Evolution, Revolution, Production, Exchange, Center, Parties, Disintegration, Domination, engagement, disengagement, Compradorism, Integration, Closure, Dependency, Economics, Social.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor- Department of Sociology- Faculty of Arts- Tishreen University- Syria**

قراءة نقدية في نظريات التخلف وتفسيراته الرائجة
(من أجل مفهوم جدلي- بنيوي للتخلف في العصر الرأسمالي)

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 4 / 1 / 2024. قبل للنشر في 29 / 4 / 2024)

□ ملخّص □

يذهب البعض إلى حدّ المساواة أو الخلط بين التخلف في العصر الرأسمالي والتخلف في العصور السابقة عليه. الأمر الذي يُفضي، بالضرورة، إلى تغييب حقيقة التخلف المعاصر كوجه ملازم للتقدم في مكان آخر ضمن نظام رأسمالي عالمي نشأ لأول مرّة في التاريخ البشري على خلفية وبقوة المنطق البنيوي العام للرأسمالية كمنطق توسع غير محدود بحدود قومية أو إقليمية محدّدة.

والتخلف ضمن هذا النظام وعلى هذه الخلفية وبهذه القوة نظام اجتماعي عام يشمل كافة بنى المجتمع المتخلف لطالما هو تخلف بنيوي، بمعنى تخلف علاقات الإنتاج، بالدرجة الأولى، يعبّر عن نفسه بتخلف كامل وكافة البنى التحتية والفوقية السياسية منها والسوسيو ثقافية، ودائماً بحكم الضرورة الجدلية.

تلك هي فرضيتي العلمية حول حقيقة التخلف في العصر الرأسمالي وفرادته في هذا العصر بالمقارنة مع حالات التخلف في العصور السابقة. وبهذه الفرضية، سوف أجهد (بطريقة نقد الآخر والوعي النقدي للذات معاً) في سبيل المساهمة في وضع مفهوم بنيوي جدلي للتخلف يكتشف عيوب ونواقص مفاهيمه الرائجة في بلداننا وحول العالم.

الكلمات المفتاحية: التخلف ، التنمية، النمو، التقدم، التطور، الثورة، إنتاج، تبادل، مركز، أطراف، تخلع، هيمنة، ارتباط، فك ارتباط، كومبرادورية، اندماج، انغلاق، تبعية، اقتصادوية، اجتماعية.

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ - قسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة تشرين- سورية

مقدمة

تتباين وجهات نظر الباحثين في قضايا التخلف والتنمية حول مسألة تشخيص واقع تخلف البلدان المتخلفة وتحديد أسبابه أو عوامله، وكذلك طبيعة العلاقة القائمة بين العوامل المتعددة ونسب تأثير كل منها في العوامل الأخرى، وبالتالي في مجمل واقع التخلف القائم هنا أو هناك. وبدوره، ينعكس هذا التباين في اختلاف هؤلاء حول العنوان العريض الملائم للتنمية الملائمة لواقع تلك البلدان وظروفها الموضوعية والسياسية القائمة.

ويعود اختلاف أو تباين رؤى الباحثين، كأفراد أو مدارس، في هذا النمط من القضايا المعقدة إلى سببين رئيسيين اثنين، سواء من جانب تشخيص واقع التخلف أو من جانب توصيف خطط التنمية: الأول ابستمولوجي– معرفي بسبب تباين قدرات هؤلاء، وأولئك، المعرفية، وكذلك اختلاف طرق التفكير ومناهج البحث المعتمدة من جانب كل منهم في مقاربة قضايا بهذه المساحة الأفقية الشاسعة وبهذا العمق الشاقولي أو الارتفاع الشاهق، كقضيتي التخلف والتنمية، التي تتعدد أسبابهما الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية العامة وتتداخل أو تتقاطع عواملهما الداخلية والخارجية الإقليمية منها والدولية.

فالتخلف (وكذلك التنمية) هو في مدارس اجتماعية معينة، خلافاً لما هو نفسه في مدارس أخرى محددة، مفهوم بنيوي اقتصادي ذو حيثيات سياسية وخلفيات سوسيو ثقافية. فليس ثمة تخلف اجتماعي أو سياسي وثقافي، هكذا كل من منهم على حدة، وإنما هناك حيثية سياسية وخلفية اجتماعية وأخرى ثقافية للتخلف الاقتصادي أو للتنمية الاقتصادية. وبهذه الصفة الاعتبارية، فإن تلك الحيثيات والخلفيات جزء عضوي من التخلف ذاته أو التنمية ذاتها.

والسبب الثاني أيديولوجي– سياسي على خلفية تباين، وأحياناً، تضارب مصالح المناطق والأقاليم، وكذلك الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الباحث وذاك أو هذه الفئة من الباحثين وتلك. فالأيديولوجيا تعبير عن مصالح طبقات (وأحياناً أمم وشعوب) بعضها محقق في واقع قائم وبعضها الآخر يرى أن مصالحه تتحقق، فقط، في واقع آخر ينبغي أن يقوم. وغني عن البيان هنا أن التنمية، كعملية إبداعية أو خلاّقة على المساحة الإجمالية للتخلف، تعني انهيار مصالح بعينها في الوقت الذي تُبنى فيه مصالح أخرى جديدة على أنقاضها.

والحال، التخلف، في حدّ ذاته، ظاهرة تاريخية عامة. فهو، بمعنى التأخر عن اللحاق بالآخر، ضمن هذا الإقليم أو ذاك، وفي إطار هذه المرحلة التاريخية أو تلك، ظاهرة منظورة، بصورة متصلة، في كل الأقاليم وكافة مراحل التطور التاريخي. هذا من ناحية العام التاريخي والشكل الخارجي، أما من ناحية الخاص في التاريخ والجوهر الداخلي، فإن التخلف المعاصر هو ظاهرة نوعية في المستويين الأفقي والشاقولي ذات خصائص عالمية ومساحة اجتماعية كاملة أو تامة، وذلك لسببين رئيسين اثنين:

الأول هو أن الرأسمالية هي أول نظام عالمي في التاريخ البشري. وقد غدت، كذلك، بالفعل، في المرحلة الإمبريالية، بعد أن كانت نظاماً عالمياً بالقوة أو الإمكانية في مراحل تطورها الأولى. وذلك بحكم منطقها البنيوي، كمنطق توسع لا محدود بحدود قومية معيّنة، مدعّماً بتطورّ تكنولوجي غير مسبوق استولده منطق وآليات عمل الرأسمالية، نفسها. ما يعني أن التخلف في هذا العصر هو تخلف رأسمالي، وبالتالي هو ظاهرة عالمية، كما أنه ظواهر قومية، في الوقت نفسه. وذلك بحكم الاستقطاب العالمي للنظام الرأسمالي الإمبريالي، أي استقطاب العالم، بأسره، إلى بلدان رأسمالية متقدمة وأخرى رأسمالية متخلفة. والسبب الثاني، هو أن التخلف الرأسمالي ذو خصوصية تاريخية نتيجة التركيب المعقّد لرزمة حيثياته ومنظومة خلفياته. وكذلك أسبابه وعوامله، سواء على المستوى العالمي أو على المستويات القومية

المتعددة، ليس في ميدان واحد، فقط، كأن يكون الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، وإنما في كافة هذه الميادين، وعلى كل المستويات، ليس فرادى، وإنما في إطار الارتباط الجدلي بينها.

ونتيجة لهذه الصورة المعقّدة والفريدة التي يظهر بها التخلف الرأسمالي، اليوم، وأكثر من أي وقت سابق من عمر الرأسمالية الإمبريالية، فقد تعدّدت المفاهيم وتضاربت النظريات والتفسيرات حول هذا النمط المعقّد من التخلف، وعلى جانب المؤشرات أو دالاّت التخلف، وأسبابه وعوامله، وكذلك حيثياته ومآلاته وسبل قطعه. تلك هي أبرز فصول ومفردات ما صار يُعرف اليوم بـ "الاقتصاد السياسي للتخلف"، وكذلك "سوسيولوجيا التخلف".

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث

يكتسي البحث في موضوع التخلف أهمية خاصة واستراتيجية لطالما أنه مدخل منهجي ضروري لمشروع تنموي شامل اقتصادي وسياسي ثقافي، وليس مجرد نمو اقتصادي. ولأنه كذلك، فهو بمثابة التشخيص المخبري لأمراض الواقع الاجتماعي الذي تعاني منها كافة البلدان المتخلفة، وطبعاً بنسب متباينة. ما يعني، في نهاية التحليل، أن تشخيص المرض– هنا التخلف– هو شرط عام لمواجهته وقهره إيذاناً بمغادرة مواقع أطراف النظام العالمي المفعول بها بفعل فاعل الفعل الاقتصادي والسياسي والثقافي في مركز هذا النظام وعلى محيطه. وبالنتيجة تضييق الهوة القائمة بين مستويَيْ تطور كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، من جهة، وردم الفجوة الكائنة بين واقع البلدان الأخيرة القائم والواقع الذي ينبغي أن تقوم عليه، من جهة أخرى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن اصطدام تجارب التنمية المزعومة بآخر حائط تاريخي لها، ، وذلك بعد نحو سبعة عقود على انطلاقتها في معظم البلدان المعروفة بالمتخلفة، يرفع من منزلة البحوث في قضية التخلف إلى مرتبة التقدير الاجتماعي ودرجة الشرف العلمي. ذلك أن التنقيب عن أسباب فشل تلك التجارب والكشف عن حيثياته الموضوعية وخلفياته الذاتية، عبر بحوث جادّة ودراسات مسؤولة، هو شرط شروط الاستيقاظ على وقع (الزلازل الاقتصادية والهزات السياسية) الداعية إلى مغادرة مواقع التخلف والشروع بمشروع تنمية ذات هوية أخرى مختلفة تضمن شروط إرساء قواعد متينة لمبنى اجتماعي آخر بديل أو جديد.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى المساهمة في إبراز الهُوية التاريخية للتخلف القائم اليوم في بلدان وأقاليم واسعة من العالم المعاصر؛ ومن ثم الكشف عن أخطر أسبابه وحيثياته الاقتصادية منها والسياسية والسوسيو ثقافية. ودائماً بطريقة المقارنة على مستويَيْن أساسيين اثنين، الأول هو مستوى المقارنة بين التخلف المعاصر وأنماط التخلف في العصور السابقة على العصر الرأسمالي، والمستوى الثاني هو مستوى المقارنة بين حاضر كلٍ من البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة في ظل النظام الرأسمالي العالمي اليوم. وبالنتيجة، استنتاج الرابط الجدلي بين هذين المستويين من التطور التاريخي العام لهاتين المجموعتين من البلدان المختلفة، المتقدمة منها والمتخلفة.

الأمر الذي ينبغي، في نهاية المطاف، أن يساهم بدوره في وضع حجر الأساس لمشروع إعادة بناء المجتمع المتخلف وفق خطة تنموية محكمة ومنضبطة بضوابط علمية وسياسية محدّدة من شأنها إبداع الآليات الكفيلة في مواجهة التخلف وردمه بصورة جدّية على كافة مساراته الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بصورة عامة. فالتنمية

بمفهومها الجدلي الشامل هي الدواء الضروري والمناسب لداء التخلف المنتشر على طول تلك المسارات المتعددة بدرجة خطورة واحدة؛ ما يستلزم العمل التنموي على جميعها برتم واحد وفي الوقت الواحد عينه.

منهجية البحث

من المبادئ العامة في مناهج الأبحاث والدراسات العلمية، وكذلك المنهج الفلسفي العام، مبدأ أن الموضوع المبحوث هو الذي يُحدّد منهج البحث. والحال، ليس التخلف (هنا التخلف المعاصر)، كما أشرت إلى ذلك للتو، مجرد تخلف اقتصادي فحسب، وإنما كذلك تخلف سياسي وسوسيو ثقافي، مع التأكيد هنا على حقيقة أن التخلف الاقتصادي هو الأساس المادي الذي يستند عليه كامل ثقل المبنى الاجتماعي العام المتخلف. وهذا هو سبب أولويته بالنسبة للبنى الأخرى المتخلفة، السياسية منها والسوسيو ثقافية بصورة عامة. هذا، وإن التخلف القائم اليوم ليس ابن ساعته الراهنة وإنما هو صيرورة تاريخية، والتاريخ هو ماضٍ وحاضر ومستقبل؛ فالحاضر هو ابن الماضي ووالد المستقبل في آن.

وعلى هذا النحو المنهجي العام، يغدو لزاماً منطقياً علينا اعتماد المنهج الجدلي المادي التاريخي في مقاربتنا موضوع بحثنا حول حقائق التخلف المعاصر واستحقاقات مواجهته. ذلك أن شمولية التخلف تقتضي العمل بمبدأ الجدل أو الديالكتيك؛ وبينما يفرض الأساس الاقتصادي للتخلف المبدأ المادي للمنهج الجدلي، فإن نشوء التخلف وتطوره التاريخي يستدعي المبدأ التاريخي للمنهج الجدلي نفسه. وبطبيعة الحال تندرج في هذا الإطار المنهجي العام طرق بحث متعددة في مقدمتها طريقة المقارنة، التي هي طريقة أساسية من الطرق الإجرائية المعتمدة في هذه الدراسة؛ وبصفة خاصة عند مفاصل البحث التي تستوجب المقارنة بين حاضر البلدان المتخلفة وماضيها، القريب منه والبعيد، وكذلك بين حاضر هذه البلدان وحواضر البلدان المتقدمة. ودائماً لغرض استخراج أو قياس المسافة الفاصلة بين حدّي المقارنة هذه وتلك، التي تفيد، بقدر كبير، في تعيين إحداثيات التخلف ورسم الخط البياني لتفاقمه، في الأفق والشاقول، حيناً بعد حين.

الدراسات السابقة

ثمة عدد كبير، نسبياً، من الدراسات والأبحاث الأكاديمية الرصينة التي تناولت موضوع (التخلف والتنمية) بالعرض والتحليل والنقد. ورغم التباين والاختلاف في مقاربة الموضوع، فإن جلّ تلك الأبحاث قد تلاقت أو تطابقت من جهة التأكيد على أهمية الجمع بين نتائج الأبحاث ذات الصلة بكل من هذين المتغيرين الكبيرين، ودائماً على اعتبار أن تشخيص الداء (هنا التخلف) شرط أول وأولي لتوصيف الدواء (هنا التنمية). مهما يكن، فإن الثغرات، وربما العيوب، المنهجية والإبستمولوجية التي اعترت منهج واستنتاجات تلك الدراسات والأبحاث المتعددة هي التي شكّلت لدينا الحافز العلمي والمبرّر المنطقي للبحث في الموضوع ذاته، مرة أخرى. ولعل عيّنة الدراسات الآتية نماذج مثالية عن الدراسات المعنية:

1- دراسة (أندريه فرانك، مترجمة 2003)، وعنوانها" التراكم التابع، مرة أخرى". وقد اختزلت عوامل التخلف، وبالتالي عوامل التنمية، بالعوامل الخارجية فحسب؛ وذهبت إلى اختصار تلك العوامل بالعامل الاقتصادي المُختزل، بدوره، بعامل التبادل اللامتكافئ بين الاقتصادات المتقدمة والأخرى المتخلفة.

2- دراسة (بول باران، مترجمة 2010)، عنوانها "من التوسع الاستعماري إلى الإمبريالية الجديدة". والتي أعادت التخلف، بالدرجة الأولى، إلى سبب التبادل وليس الإنتاج، كما ينبغي أن يكون بحكم أن هذا الأخير هو محدّد

الأول كحلقة من حلقات العملية الاقتصادية الواحدة وعملية التنمية بصفة عامة. هذا إلى جانب عدم إيلاء العوامل الداخلية الأهمية ذاتها في تقدّم البلدان المتقدمة وتخلّف البلدان المتخلفة.

3- دراسة (فؤاد مرسي، 2004) بعنوان "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة". وقد اعتبرت تنحي الدولة عن المشاركة في الحياة الاقتصادية، أو ضعف حضورها الاقتصادي، هو سبب رئيس من أسباب التخلف. وبالتالي تدعو الدراسة إلى ضرورة الحضور الفعّال للدولة في الاقتصاد وباقي ميادين الحياة الاجتماعية، دون الإشارة أو التحذير من أن حضور الدولة بهذا الوزن الثقيل، وفي ظروف موضوعية وأخرى سياسية محدّدة، قد يدفع المجتمع المعني في اتجاهات تطور غير محمودة، إن لم تكن سلبية وهي خطيرة في حالات غير نادرة. وبالفعل، لقد انتهى العدد الأكبر من التجارب السابقة للتنمية، التي شهدت تدخلاً واسعاً ومباشراً للدولة ذات الهُوية البيروقراطية أو التجارية أو ما من هذا القبيل، إلى بناء نمط إنتاج دولاتي (نسبة إلى الدولة)- بيروقراطي وليس إلى نمط إنتاج وطني شعبي. وآيتي على ذلك هو ما آلت إليه تجارب التنمية الاشتراكية المزعومة في الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، وكذلك في عدد كبير من بلدان آسيا وأميركا اللاتينية، عشية وغداة القرن الحادي والعشرين.

4- دراسة (فرانسوا بيرو، مترجمة 2002) بعنوان "فلسفة لتنمية جديدة". والتي يُصرّ فيها على أن العوامل غير الاقتصادية السلبية، كالعوامل السوسيولوجية والسيكولوجية غير الملائمة، هي العوامل الأساسية في تخلف المجتمعات المتخلفة. ما يعني أن بديلها أو نقيضها، السوسيولوجي والسيكولوجي هو العامل الاستراتيجي والحاسم في مواجهة التخلف والشروع في مشروع تنمية فعلية جادّة وجديدة.

5-دراسة (راجنار نوركس، مترجمة 2009) بعنوان "مشاكل رأس المال في البلدان المتخلفة". وقد أشار نوركس فيها إلى أن عوامل التخلف عوامل محض داخلية، أو هي داخلية بنسبة تُجاور المائة. ما يعني، بالنسبة له، أن تفسير التخلف بعوامل خارجية تفسير لا تاريخي وغير منطقي، سرعان ما سوف يسوق صاحبه إلى أبعد نقطة عن مواقع التشخيص الفعلي لمرض التخلف، وبالنتيجة الفشل في رسم خارطة الطريق إلى هزيمته والانتصار عليه بترسيم خطط تنموية فعلية وحقيقية.

أولاً- التفسيرات الرائجة للتخلف (نقد نظريات التخلف السائدة)

تتعدد نظريات التخلف التي تقدّم تفسيرات مختلفة للتخلف نفسه. ومعدودها يساوي، أو يكاد، عدد جوانب التخلف وعوامله المتعددة نتيجة اختزال أصحاب كل نظرية منها على حده جوانب التخلف وعوامله المتعددة بجانب واحد منها وعامل وحيد من عواملها، كأن يكون الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي والسياسي، وكذلك العامل الخارجي أو الداخلي وإلخ..

والأخطر من ذلك هو أن اختزال جوانب التخلف وعوامله على هذا النحو المشوّه والمبتذل يتضمن، ويُفضي بالضرورة، إلى إسقاط العلاقات القائمة بينها والإطاحة بالرابط الجدلي الذي يربط بعضَها بالبعضِ الآخر، في نهاية المطاف. مع أن الأمر الأكثر أهمية هنا ليس العوامل والجوانب تلك فرادى أو كل منها على حده، وإنما هو العلاقات الجدلية والأخرى الوظيفية القائمة ضمن مجموع جوانب التخلف وعوامله العديدة. ولعل أبرز تفسيرات التخلف المنبثقة عن النظريات ذات الصلة بالموضوع نفسه هي الآتية:

1-التفسير الإحصائي للتخلّف: ثمة مزاعم حول أن تخلف البلدان المتخلفة هو مجرد حالة تاريخية متخلفة، بالرقم أو الدرجة، عن اللحاق بركب التطور التاريخي الراهن للبلدان المتقدمة. ولهذا يتم اللحاق بمركب هذه البلدان الأخيرة عن

طريق التزام البلدان الأولى العمل بالخطوات الإجرائية نفسها تلك التي سبق للبلدان الثانية أن التزمت العمل بها في سياق تجاوزها لتخلفها السابق. هذا النوع من المزاعم هو العلامة المميزة لمختلف نظريات التخلف التي تستبدل سبب التخلف بأعراضه، وتشير، بالتالي، إلى ظاهرة التخلف بمؤشرات إحصائية وصفية تصف ظاهر التخلف ولا تفسّر مضمونه. ولعل أبرز تلك المؤشرات هنا هو المعدل المنخفض للدخل القومي أو المتوسط المتدني لنصيب الفرد الواحد منه، وكذلك التخم السكاني ارتفاع معدل نمو السكان، وندرة الثروات الطبيعية أو سوء نوعيتها.

وتكمن خطورة تلك المؤشرات في حقيقة أن البحث في مسألة التخلف بموجبها، أو على ضوئها، يقود، بالضرورة المنهجية، إلى تغييب الفواصل النوعية التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة. وبالتالي الخلط، أو عدم التمييز، بين هاتين المجموعتين المختلفتين من البلدان، ودائماً نتيجة عبث التصنيف بمعايير لا ترتقي إلى مستوى القدرة على كشف حقيقة كلٍ من التخلف والتقدم، إذ تقتصر على الشكل والخارج بعيداً عن المحتوى والمضمون. وبهذا الصدد يكتب توماس سنتش: "التصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تتسم بها البلدان المتخلفة طالما أنها تطمس الفوارق النوعية الجوهرية القائمة بينها وبين البلدان المتقدمة بالتشابهات الكمية أو تفصل ما بين التشابهات النوعية على أساس الفوارق الكمية" [1].

ومؤشر الدخل القومي (وكذلك الدخل الفردي كمؤشر آخر مرتبط به وناتج عنه) هو أخطر تلك المؤشرات، سواء من منظور تشويه حقيقة التخلف أو من منظور تمويه المنهج الفعلي لتخطي التخلف، لطالما يموّه شروط الإنتاج وتوزيع الدخل القومي وطرق الانتفاع به؛ بمعنى أنه يموّه العوامل ذات الأهمية الحاسمة من وجهة نظر الإمكانات والحدود الداخلية للتنمية. وبموجبه، فإن بلداناً أنجزت تغييرات بنيوية هيكلية تدخل في عداد البلدان المتخلفة، في الوقت الذي يرتقي فيه عدد من هذه البلدان الأخيرة، وهي مثقلة بكامل بناها التقليدية التحتية المهترئة والفوقية الشائخة، إلى مصاف البلدان المتقدّمة.

والدخل القومي، في حدّ ذاته، مؤشر لا يُجيب على أسئلة جدّ هامة سوف تكون الإجابات الواضحة عنها ضرورية وأكثر أهمية لغرض التمييز بين البلدان المختلفة، بنيوياً، من نوع: في ظل أي نمط من علاقات الإنتاج، وفي أي القطاعات والفروع الاقتصادية والاجتماعية يتم إنتاج الدخل القومي، ومَنْ الذي يمسك بزمامه، ولأي الأغراض يجري الانتفاع به، وإلى آخر ما هنالك من هذه الأسئلة المفيدة.[2].

والدخل الفردي ليس بأحسن حال في التأشير على التخلف أو التقدم؛ فهو يُخفي فروقاً طبقية وقطاعية وأخرى مناطقية في توزيع الدخل والثروة قد تكون مذهلة وهائلة في البلدان المتخلفة. ودائماً بطريقة حسابه أو النظر إليه على أنه ناتج قسمة الدخل القومي على عدد السكان. فهذه البلدان الأخيرة ليست، على جانب العدالة الاجتماعية جمهوريات أفلاطونية مثالية.

ونتيجة النقص في البيانات الإحصائية الضرورية في حساب كلٍ من الدخل القومي والدخل الفردي، فإن الأرقام التي تشير إلى مقدار كلٍ منهما هي أرقام غير دقيقة في جلّ البلدان المتخلفة. هذا، فضلاً عن أن رقم الدخل القومي أو الفردي هو مجرد نتيجة لسبب وليس سبباً في حال من الأحوال. وهو، بذلك، لا يُعبّر سوى عن جانب ثانوي واحد، فحسب، من واقع التخلف الواسع والمعقد. ولهذا، فإن اعتماد معيار الدخل القومي، أو الفردي، معاً وكل منهما بمفرده، في تفسير داخل هذا الواقع الشائك، أو حتى في قياس خارجه بدقة، لن يكشف عن بنيته الداخلية المعقدة التي هي حقيقته الموضوعية.

وعلاوة على ذلك، فإن حساب هذا المؤشر في البلدان المتخلفة هو، كقاعدة عامة، مسألة عصية أو مستعصية. حيث توجد صعوبات لا يمكن تذليلها، لا سيما منها تلك التي تبرز عند تخمين أو تقدير مردود قطاعات اقتصادية محدّدة بعينها كقطاع "الكفاف التقليدي"، على سبيل المثال وليس الحصر. والأخطر من ذلك هنا هو التوزيع غير العادل، إلى أبعد حد، للدخل والثروة الوطنية في البلدان المتخلفة نتيجة انعدام الحياة السياسية فيها مع غياب شروطها وآلياتها الديمقراطية، كالمراقبة والمساءلة والمحاسبة بصفة خاصة. الأمر الذي يجعل معدل الدخل الفردي المعلن أو المزعوم في تلك البلدان (غير المدنية) مجرد كذبة كبيرة وأبعد ما يكون عن الواقع والحقيقة. وبصرف النظر هنا عن هذه الهرطقة الخبيثة والمثبتة بالدليل، ومهما يكن من أمر على هذا الجانب، فإن هناك من البلدان المتخلفة التي تعلو البلدان المتقدمة على سلم الدخل القومي، وكذلك الفردي، في حالات عديدة وغير نادرة.

والحال نفسُها بالنسبة للمؤشرات الأخرى الرقمية، فهي ليست بأفضل حال من سابقتها على جانب الوثوقية أو المصداقية العلمية ذات الصلة بهذه القضية. فثمة بلدان متخلفة قليلة السكان وبلدان متقدمة كثيفة السكان؛ بمعنى

أن بلداناً متخلفة لا تعاني من التضخم السكاني، وثمّة بلدان متقدّمة ذات تضخم سكاني كبير. ما يعني أن التضخم السكاني، في حدّ ذاته، ليس عاملاً أساسياً في التخلف أو التقدم[3]. ونحن هنا، التزاماً بالواقع والأمانة العلمية، لا ننكر، للحظة واحدة، حقيقة أن ارتفاع معدل النمو السكاني واحد من عوائق التنمية الاقتصادية. ذلك أن ارتفاع هذا المعدل سوف يتجاوز عند لحظة محدّدة وضمن ظروف معينة، معدل فرص العمل المتوفرة؛ الأمر الذي سوف يفضي لاحقاً إلى البطالة التي بدورها سوف تبتلع كامل مدّخرات المنتجين الضرورية لأغراض التنمية الاقتصادية المستدامة.

هذا، وبينما نجد بلداناً متقدمة فقيرة بثرواتها الطبيعية نجد، بالمقابل، بلداناً متخلفة غنية بهذه الثروات. والحقيقة، على هذا الجانب، هي أن العالم المتخلف يستأثر بثلثي الثروات الطبيعية للكرة الأرضية، ومعظم أراضيه عذراء أو في حالة أرض بور. ما يعني أنها ليست، بدورها، عاملاً محدّداً للتخلف على طول مراحل الصيرورة التاريخية. فالظروف الطبيعية ذات تأثير نسبي يرتبط بدرجة تطور قوى الإنتاج في كل مرحلة تاريخية؛ ولهذا، فقد كانت في مقدمة عوامل الإنتاج الثلاثة الأساسية وأهمها عند الدرجات الدنيا من التقدم التاريخي المشروط بشرط التقدم العلمي–التكنولوجي[4].

وعلى هذا النحو يبدو واضحاً أن التصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الجوهرية للبلدان المتخلفة، والتي هي على طرف نقيض من نظيرتها تلك التي تتميز أو تمتاز بها البلدان المتقدمة.

ولهذا يلجأ مؤلفون آخرون إلى استخدام مؤشرات إحصائية أخرى إضافية إلى جانب، أو بدلاً من تلك المؤشرات المذكورة، لا سيما منها مؤشر الدخل القومي الإجمالي. فالبعض يجري مقارنات بين إنتاج الفرد في قطاعات أو فروع اقتصادية معيّنة، ثم يستخدمون معدل نمو دخل الفرد لتحديد الفروق، لزوم الذهاب، عبر ذلك، إلى توضيح التخلف في حالته المتحركة. فيما يعتمد البعض الآخر نفس الطريقة، عبر المقارنة بين معدلات الدخل العامة ونمو السكان بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة خلال السنوات المائة والخمسين الماضية [5].

والحال، فإن تلك المعالجات مهمة وغنية بالمعلومات وتتسم بدقة أكثر من المقارنات السابقة دون شك، ولكن من زاوية كونها مقارنات، وحسب، فهي لا تقرّبنا من أسباب التخلف وحقيقته. والشيء ذاته يصح على التصنيفات القائمة على أساس، أو بواسطة، مؤشرات أخرى من قبيل النسبة المئوية للسكان الزراعيين، أو بنية العمالة، أو مستوى المعيشة، بمعيار استهلاك الفرد من السعرات الحرارية، وما من هذا النوع أو القبيل.

وكما هو واضح تربط تلك المؤشرات بين ظواهر ذات منشأ متباين وعلى مسار مختلف. ومهما يكن أساس اختيارها وربطها، فإن أي تصنيف يقوم على أساسها لا بد أن يعتمد على مؤشرات كمية لا تكشف عن الفروق النوعية، أو، حتى عن أوجه الشبه النوعية. ناهيك عن أن الفوارق القائمة بين البلدان المتخلفة نفسها على مستوى المؤشرات الإحصائية أو الرقمية للتخلف هي، في حالات عديدة أو غير نادرة، أكبر من الفوارق على المستوى نفسه بين هذه البلدان والبلدان الأخرى المتقدمة. ولهذا، فإن التصنيف على أساس هذه المؤشرات قد يضع الكثير من البلدان في نفس المنزلة أو الدرجة رغم فجوات التاريخية الهائلة التي تفصل بينها.

وإذا ما كانت هذه التصنيفات تعكس المستويات الفعلية للبلدان المختلفة على جانب بعض المؤشرات "الرقمية" ذات الصلة ببعض عناصر العملية الإنتاجية، إلا أنها تخفي الفروق الجوهرية في العلاقات الإنتاجية والاجتماعية بين البلدان المتطورة والبلدان المتأخرة. وهي، في الوقت نفسه، لا تكشف عن الفروق النوعية في علاقات هذه البلدان، جميعها، بالاقتصاد العالمي. لذلك، فإنها ليست عاجزة عن تقديم أي تفسير حقيقي للتخلف، فحسب، بل هي تأخذنا، أيضاً، بعيداً جداً، عن إدراك الأسباب الحقيقية الكامنة خلف التخلف نفسه.

ومهما يكن، فإنه رغم كل تلك العيوب المنهجية والنتائج النظرية المغلوطة للأبحاث المختصة، التي تتم في ضوء تلك المحدّدات الإحصائية، فلا تزال طريقة تحديد التخلف بها مطبّقة حتى يومنا هذا، لا سيما في دراسات ووثائق المنظمات الدولية المعنية بهذه المسألة. والحق، لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية الانطلاق من المقارنات التي تجري على أساس المؤشرات الإحصائية وقياس الفروق بين مستويات تطور القوى المنتجة، من زاويتي الاقتصاد العالمي والاقتصاد القومي، على حدٍ سواء. لكن، ومرة أخرى، فإن تحديد ظاهرة اجتماعية–اقتصادية معقدة، كظاهرة التخلف، بواسطة المؤشرات الإحصائية، فقط، يقودنا إلى نتائج سطحية، وربما زائفة لا قيمة لها، ولن يكشف عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة. وبالتالي إذا كان المرجو هنا هو دراسة المسألة على أساس نظري، وليس من زاوية عملية تتعلق بوضع سياسة اقتصادية قصيرة المدى، فإن نقطة الانطلاق تلك عديمة النفع، والنظريات التي ترتكز عليها لا رصيد علمياً لها.

2–التفسير التكنولوجي للتخلف (نظرية روستو نموذجاً): تندرج نظريات مراحل النمو الاقتصادي ضمن منظومة العلوم الاجتماعية ذات الصلة العضوية بمسائل التخلف وقضايا التنمية الرائجة في البلدان الغربية وعدد من البلدان الأخرى المتخلفة. ولعل نظرية والت روستو، الباحث الأمريكي المعروف، أبرز تلك النظريات والأكثر شيوعاً ومتابعة حول العالم، من جهة أولى، كما أنها تعبير مباشر عن ما هو مشترك بين كافة النظريات المجاورة لها في المنهج والنتيجة، من جهة أخرى. ولهذين السببين ارتأت اعتماد نظريته هنا مثالاً عنها؛ ما يعني أنها مثال نموذجي عن المدرسة التكنو–تاريخية التي هي إحدى المدارس السائدة في علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي المعاصر وسوسيولوجيا التخلف والتنمية.

والحال، يضع روستو تفسيره التاريخي المزعوم في تعارض مقصود مع الماركسية، ويحاول أن يصوّر حال كل المجتمعات في الماضي والحاضر، كجزء معيّن من عملية تطورية واحدة متسقة. لقد أعلن روستو حرصه على أن يقدّم تفسيراً تاريخياً شاملاً، مثلما فعلت الماركسية ذلك؛ لكنه، على العكس منها، فهو لا يُوافقها الرأي حول أن الاشتراكية هي أعلى مراحل الصيرورة التاريخية، فالرأسمالية، من منظوره، هي تلك المرحلة التاريخية العليا أو الأعلى. وهكذا، وضع روستو، في معرض نقضه النظرية الماركسية، من هذا المنظور، كتاباً عام (1960) تحت عنوان "مراحل النمو

الاقتصادي–البيان اللاشيوعي"، استبدل فيه التشكيلات الاجتماعية–الاقتصادية الخمس "الماركسية"، بمراحل نمو اقتصادي خمس أيضاً، وهي الآتية [6]:

1) المجتمع التقليدي: ينسب روستو إلى هذا المجتمع ثلاث تشكيلات اجتماعية–اقتصادية، هي المشاعية والعبودية والإقطاعية، وقد أضاف إليها البلدان المتخلفة. ويرى روستو أن الميزة الرئيسة للمجتمع التقليدي هي "الموقف السابق لنيوتن تجاه العالم" و"مستوى العلم والتكنيك السابق على نيوتن". بمعنى أن الرؤية الميتافيزيقية للعالم، وكذلك التخلف العلمي والتكنولوجي السابق على "الثورة العلمية النيوتينية" هما واقع الحال القائم في المجتمعات التقليدية، على الجانب الفكري الفلسفي وكذلك الجانب العلمي التقني. ونتيجة طبيعية، وربما حتمية، لهذا الواقع المتخلف، فإن المجتمع التقليدي مجتمع زراعي بدائي، والسلطة الحقيقية فيه هي لمالك الأرض. ومن منظوره، فإن تاريخ الإنسانية، كله، وحتى ظهور الرأسمالية، كان خالياً من التطور الحقيقي وعبارة عن مستنقع راكد يدعى بـ "المجتمع التقليدي".

2)المجتمع الانتقالي: تظهر في المجتمع التقليدي المقدّمات الضرورية للانتقال إلى درجة أعلى من التطور التاريخي. وتظهر فيه، أيضاً، الاكتشافات العلمية والاختراعات القادرة على التأثير في نمو الإنتاج في الوقت الذي يظهر فيه "رجال أعمال" يستهدفون استغلال الإبداعات والابتكارات في سبيل الحصول على ربح كبير. ويرى روستو أن الأقلية الخارقة التي تأخذ بزمام المبادرة تبرز كقوة دافعة حقيقية تدفع بالمجتمع التقليدي إلى السير في عملية التطور الصناعي.

3) مرحلة الانطلاق أو الثورة الصناعية: وفيها يُصبح السعي إلى النمو عادة من عادات الحياة اليومية. وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوّقات المؤسسية والعادات المعرقلة للتطور، حيث تتراجع، إلى حدٍ بعيد، قيم ومعايير المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى مجتمع الحداثة. وتتسم هذه المرحلة بارتفاع تراكم رأس المال وبالتطور السريع للصناعات الرئيسية؛ وهذه هي المرحلة الحاسمة في النمو لطالما كانت هي مرحلة الثورة الصناعية. حيث يزداد معدل التوظيفات وتتسع، على نحو سريع، القطاعات القيادية والرائدة، ويتحقق الانتصار الاجتماعي والسياسي والثقافي الحاسم لهؤلاء أصحاب الهم والاهتمام بتحديث البناء الاقتصادي والنظام الاجتماعي العام.

4) مرحلة النضج أو السير إلى النضج: وهي الفترة التي يتوافر فيها المجتمع على إمكانيات وأسباب إبداع التكنولوجيا الحديثة. ويرتبط بلوغ البلدان مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث ثلاثة تغيرات أساسية هي: أ) تغير سمات وخصائص قوة العمل، حيث ترتفع نسبة أصحاب المعارف والمهارات ويتزايد عدد سكان المدن على حساب تناقص سكان القرى والريف؛ ب) تغير تراتبية طبقة المنظمين (المقاولون)، حيث تتسع دائرة المدراء الأكفياء وتضيق دائرة أرباب العمل؛ ج) تعاظم رغبة الناس في المجتمع بحصول المزيد من التغيّرات النوعية، بصورة دائمة. وفي هذه المرحلة يرتفع، نسبياً، الدخل القومي وتتطور الصناعة، بشدة، كما تظهر فروع جديدة
من الإنتاج غير مسبوقة أو معروفة حتى حينه.

5) عصر الاستهلاك الشعبي العالي (مجتمع الرفاه العام): تتصف هذه المرحلة بارتفاع الكثافة السكانية في المدن وضواحيها بمعدّلات عالية، وكذلك انتشار المركبات واستخدام السلع المعمّرة على نطاق واسع. كما يتركّز اهتمام المجتمع، في هذه المرحلة، على قضايا الاستهلاك والرفاهية العامة. ما يعني رجحان كفة الطلب في ميزان "الطلب والعرض". بمعنى أن القدرة على الاستهلاك قد تفوق أو تتخطى القدرة على إنتاج السلع (لا سيما منها السلع المعمّرة غير اليومية بطبيعة الحال). واستناداً إلى قاعدة النضج التكنيكي المكتسب، ينشأ مجتمع الرفاه العام الذي يمتاز بالاستهلاك الشعبي الواسع للسلع ذات الاستعمال الطويل الأجل.

وعلى هذا النحو، تبدو نظرية والت روستو كواحدة من نظريات التخلف المتداولة بصورة مبتذلة في البلدان المتقدمة. فهي ذات منهج اقتصادوي "حديدي" يقوم على فرز مراحل التطور التاريخي، وفق تتالي مستويات التطور التقني، بغض النظر عن نمط علاقات الإنتاج الملازمة لها. كما أنها تظهر بمظهر "منتحل الصفة التاريخية"، لطالما تربط التخلف والتقدم بحتمية تاريخية محدّدة بعوامل محلية تقود، بفواصل زمنية معيّنة، كافة المجتمعات الإنسانية إلى التطور عبر المرور، الحتمي، بمراحل النمو الاقتصادي المذكورة. وعليه، فإن تفسير التخلف على هذا النحو التاريخي المزعوم هو، في حقيقة الأمر، تفسير لا تاريخي لطالما يمتنع عن الاعتراف بالتكوّن التاريخي الفعلي للتخلف المعني.

هذا ما يُشير إليه ويؤكّد عليه فرانسوا بيرو، في معرض نقده اللاذع لتقسيم التاريخ البشري إلى مراحل "نوعية" على أساس التغيرات الكمية الحاصلة في قوى الإنتاج، فحسب. ذلك أن تأكيد روستو على أن مستوى تطور قوى الإنتاج هو الذي يحدّد مستور التطور التاريخي للمجتمع المعني يُجرّد علاقات الإنتاج من محتواها الاقتصادي الأصيل باعتبارها الشكل المادي لوجود قوى الإنتاج وتطورها، وبالتالي يعدم المجتمعات المعنية هويتها التاريخية الحقيقية. فهو يعتبرها غير محدّدة اقتصادياً، بصورة مطلقة، مفسّراً إياها، في نهاية المطاف، بما هي عليه في حدّ ذاتها، وهذه هي الطوطولوجيا (Totology)، بمعنى تفسير الشيء بالشيء ذاته. وبإهماله علاقات الإنتاج، يهمل روستو علاقات الملكية، التي هي الشكل السياسي لعلاقات الإنتاج والعنصر الأكثر أهمية الذي يحدّد الهوية الاجتماعية للعلاقات الإنتاجية، مغيّباً، بذلك، الفروق الأساسية بين المجتمعات ذات الدرجات المختلفة على سلم التقدّم التاريخي.

وبهذه المناسبة يُشير بول باران إلى أخطر عيوب نظرية روستو حول التخلف بقوله: "إن روستو باعتباره التخلف اليوم حالة تاريخية خاصة بالمجتمعات التقليدية المتخلفة، التي لم تعرف التقدم يوماً من قبل، يُجافي حقيقة التاريخ الفعلي، ناكراً، بذلك، أي تاريخ على البلدان المتخلفة اليوم ومانحاً إياه، فحسب، للبلدان المتقدمة اليوم المتخلفة في الأمس[7].

3-التفسير السوسيولوجي للتخلف: وإلى جانب نظريات التخلف ذات الجنسية الاقتصادية-التكنولوجية، ثمة نظريات أخرى من جنسية أخرى "سوسيولوجية-سيكولوجية" حول التخلف ذاته لعلّها أكثر من سابقتها تخلفاً في تفسير التخلف نفسه. فهي تخطو خطوة أخرى إلى الوراء عندما تصرف النظر عن التحليل الاقتصادي للتخلف المعني، لتنغمس في نزعة سوسيولوجية ضيقة لا أساس موضوعياً لها. وتتجلى هذه الخطوة، في عدد لا بأس منها، باللجوء إلى عوامل في تفسير التخلف أقرب إلى أن تكون عنصرية، كالعامل العرقي والديني والسيكولوجي واللغوي والمناطقي أو الإقليمي، وكذلك اللغوي ولون البشرة أو شكل الرأس، وما من هذا القبيل غير الموضوعي، دون أن يُصار، طبعاً، إلى دمج أيٍ من هذه العوامل في نظرية شاملة للمجتمع، مُتخلّفاً كان أم متقدّماً.

وحسب فرانسوا بيرو، أحد أبرز الأنصار العقلانيين لهذا النمط من التفسير، فإن كوابح ومعوّقات التنمية تكمن، أساساً، في المؤسسات الاجتماعية المتهالكة وفي طرق التفكير القديمة والعادات المتقادمة، تلك الحاكمة لسلوك الناس وعقولهم في المجتمعات المتخلفة، أي في البنية الاجتماعية والعقلية المهيمنة في تلك المجتمعات التقليدية[8]. تلك هي، برأيه، أخطر المضامين الاجتماعية للتخلف الاقتصادي؛ وبالتالي، فإن أبرز التغيرات اللازمة لمواجهة التخلف وتجاوزه هي تغيير المؤسسات القائمة، وكذلك تبديل نمط التفكير وتغيير البنية الاجتماعية والعقلية السائدة في المجتمعات المعيّنة.

ويضيف شومبيتر إلى تلك العوامل، غياب النزوع إلى التجديد وفوضى العمل غير المنضبط وغياب الطبقة المعنية بالتنظيم وإلخ.. وحسب نظره تغيب الفردية في المجتمع التقليدي ويظهر فيه الانقسام الطبقي بأشكال متخلفة غير سياسية أو حزبية، حتى في نطاق المؤسسة الواحدة نفسها. فعلى سبيل المثال يبرز الانقسام الطائفي غير السياسي

(وكذلك القبلي والمذهبي والإثني أو العرقي والقومي و..) في المؤسسة الواحدة نفسها بصورة اصطفاف عمال في مؤسسة معينة إلى جانب مدير المؤسسة على أساس طائفي مشترك في مواجهة عمال آخرين من طوائف أخرى مختلفة. ولهذا يُشدّد شومبيتر على ضرورة إيلاء الأهمية للعوامل غير الاقتصادية، تلك التي تؤلف كامل البنى الفوقية القائمة في المجتمعات المتخلفة، أولاً وقبل أي شيء آخر[9].

ومع إقرار ماركس بخطورة العوامل غير الاقتصادية، لكنه لا يقر بالدور الحاسم لها في التخلف ذلك الذي منحها إياه كل من بيرو وشومبيتر. وبهذه المناسبة يكتب ماركس: "أوروبا الغربية هي الأب الطبيعي لرأس المال بفضل خواصها الطبيعيـة والجغرافيـة والمناخيـة المؤاتية لنشوء الرأسمالية وليس بفضـل الخصائص الاجتماعيـة لسكانها ونوازعهم النفسية ومرجعياتهم الثقافية" [10].

هذا، وثمة نمطان رئيسان للتفسير السوسيولوجي للتخلف: النمط الأول يعتبر مجتمعات البلدان المتخلفة متجانسة وراكدة وتقليدية. ويشدّد النمط الثاني على الطبيعة الهجينة المزدوجة، بل وحتى المتعددة، التي يتصف بها المجتمع المتخلف. فالازدواجية الاجتماعية تعني تضارب، أو تصادم نظام اجتماعي مستورد مع نظام اجتماعي محلي قائم من جنسية تاريخية أخرى. ذلك أن تغلغل المجتمع الرأسمالي الغربي في المجتمعات الشرقية ما قبل الرأسمالية قد أدى إلى خلق نوع من التجانف الاجتماعي، وكذلك، اللاتكامل الاقتصادي. ولما كان المجتمعان متعارضين في طبيعتهما أو جنسيتهما التاريخية، فإن أياً منهما لا يمكن أن يكون هو السائد على كامل المساحة الاجتماعية–الاقتصادية لهذا أو ذاك من المجتمعات المتخلفة المعنية.

وبالنتيجة، لا يمكن وضع سياسة واحدة لكافة قطاعات البلد المتخلف المعني، فما هو كبير الفائدة لهذا القطاع من المجتمع قد يكون شديد الضرر بقطاع آخر. وتبعاً لذلك، لا يمكن لأية نظرية علمية حول التخلف أن تسقط من حسبانها الجانب الاجتماعي للتخلف. ولهذا، فإن البحث عن الخصائص السوسيولوجية للبلدان المتخلفة، ودمجها في نظريات التخلف، أو التنمية، أمر يزداد انتشاراً، يوماً بعد يوم[11]. وبالفعل، قلما نجد مؤلفين لا يشيرون، بهذه الطريقة أو تلك، إلى بعض الظواهر والسمات السلبية للمجتمع وتأثيراتها الخطيرة؛ فالبيئة الاجتماعية– الاقتصادية لبلد ما قد تكون، بالنسبة لهؤلاء، معرقلة للتنمية أو مساعدة لها.

غير أن احتساب الجانب الاجتماعي في التحليل أو التفسير لا يُبرّر، في حال من الأحوال، إهمال سوسيولوجيا التخلف السائدة للعوامل الاقتصادية، أو اعتبارها ثانوية، ناهيك عن خطأ وخطر النظر فيها إلى العوامل السوسيولوجية التخلف كعوامل محض خارجية المنشأ غير قابلة للتفسير بالنظر إليها من المواقع الداخلية في المجتمع المتخلف نفسه. فها هو تشيلسو فورتادو يؤكّد، بإصرار كبير، على أن التنمية الاقتصادية ذاتها تتحدّد بعوامل سوسيولوجية غير قابلة للتفسير، بالمعنى الاقتصادي الدقيق للكلمة. ذلك أن نظريات التنمية الاقتصادية لا تنحصر، برأيه، في إطار مقولات التحليل الاقتصادي، وحسب. فلا يمكن للتحليل الاقتصادي، على سبيل المثال هنا وليس الحصر، أن يقرّر لماذا بدأ هذا المجتمع بالتطور دون غيره أو قبله، ثم مَنْ هو العنصر الأكثر أهمية من العناصر الاجتماعية في انبثاق هذا التطور في هذا الاتجاه أو ذاك وبهذه الوتيرة دون تلك وإلخ..[12].

وعلى هذا النحو، فإن التفسير السوسيولوجي الرائج لدى أصحابه وأنصاره تفسير مستقل أو منفصل، إلى حد بعيد، عن التفسير بالعامل الاقتصادي. الأمر الذي يحول دون إمكانية الأخذ به كتفسير علمي وافٍ ومكتمل. ذلك أن الأخذ بالعامل الاقتصادي كوحدة أساسية في التحليل هو الذي يمنح الصفة العلمية لتفسير التخلف بصورة موضوعية. ولهذا

السبب تبرز أهميـة التأليف بين سوسيولوجيا التخلف وعلم الاقتصـاد بقصد الكشف عن الأسباب المزدوجة والعوامل المركّبة، بصورة جدّ معقدة، للتخلف والتنمية، في آنٍ معاً.

فالدراسات والأبحاث ذات الاهتمام العلمي والهم الأخلاقي، تلك التي انطلقت من البلدان المتخلفة، المعنية الأولى بالتنمية، قد أكّدت، بصورة قاطعة، حقيقة أن المتغيرات السوسيولوجية السيكولوجية ليست متغيرات مستقلة بذاتها، وبالتالي ليست محدّدات نهائية للتنمية الاقتصادية أو التخلف الاقتصادي، ولا يمكن أن تقرّر التخلف أو التقدم الاقتصاديين، بل كل ما يمكن لها من تأثير أو يُسند إليها من تعليل هو أنها تُحفّز على التقدم أو تُعرّقله ليتكرّس بذلك ويتفاقم التخلف.

ولهذا، فإن دورها وتأثيرها غير قابل للتقييم إلا في إطار النظام الاجتماعي–الاقتصادي الذي هي جزء منه وفيه. ما يعني أن هذا النظام المحدّد بعلاقات الإنتاج هو صاحب الأولوية والأسبقية في التفسير؛ الأمر الذ يقتضي تركيز البحث في التجلي أو الشكل السياسي لعلاقات الإنتاج (علاقات الملكية) وارتباطها بوسائل الإنتاج.

ولهذا، فإن تحليل القاعدة الاقتصادية ضرورة منهجية بغية الوصول إلى الجواب الصحيح حول موقع ودور العوامل أو المتغيرات السوسيولوجية والسيكولوجية وتقييم مدى تعزيزها أو كبحها للتنمية، لطالما كانت مرتبطة ومحدّدة ، بصورة شبه سببية، بالقاعدة الاقتصادية.

والحال، يجهل أو يتجاهل أصحاب النزعة السوسيولوجية–السيكولوجية الضيّقة في علم النفس الاجتماعي أنصار المدرسة الوظيفية والإمبيريقية حقيقة أن اختزال عوامل التخلف بالعوامل السوسيولوجية والنفسية، فحسب، يختزل التفسير العلمي نفسه بجانب منه، فقط. ذلك أن العوامل الاقتصادية هي التي تُفسّر العوامل الاجتماعية نفسها، بصورة مباشرة، والعوامل النفسية، بصورة غير مباشرة عبر تفسير هذه الأخيرة بالثانية، بصورة مباشرة. ما يُظهر، مرة أخرى ومن جديد، عيب ما يذهب إليه هؤلاء أصحاب الدعوة إلى الانفصال عن علم الاقتصاد وتطوير سوسيولوجيا التخلف بصورة مستقلة عن هذا العلم الأخير. الأمر الذي سوف يصل بهؤلاء، في نهاية الطريق، إلى تفسير التخلف بالتخلف نفسه؛ وفي هذه النقطة، بالضبط، أي بإهمالها العوامل الاقتصادية أو اعتبارها من الدرجة الثانية أو العاشرة، يكمن تخلف سوسيولوجيا التخلف. وبهذه المناسبة يكتب موريس غودوليه: "يغيب عن نظريات التفسير السوسيولوجي ديالكتيك الكل وأجزائه، ديالكتيك التناقضات الرئيسية والثانوية والأقطاب التي تُحدّد والتي تَتحدّد داخل هذا التناقض" [13].

وتجنباً لسوء فهم قد يدفع أصحابه أنصار "الاجتماعوية" إلى نعتنا بـ "الاقتصادوية" ، نخلص إلى الإقرار هنا، بأن القيم والعادات الاجتماعيـة والأفكار السياسية–الأيديولوجية والدوافع والميول وباقي الصفات النفسية كما هـي جزء عضوي من التنمية، فهي كذلك في التخلف. بمعنى أن الحيثيات السياسية والخلفيات الاجتماعية والمرجعيات الفلسفية هي جزء من داخل التخلف أو التنمية وليست، في حال من الأحوال، من خارجها. ومن الحقائق التاريخية المثبتة أن الأفكار والنظريات تصبح قوة مادية عندما تتغلغل في الجماهير، والشخصيات التاريخية الفذة ذات دور تاريخي كبير. هذا، ناهيك عن أن تعمّق الوعي لدى الجماهير الواسعة هو من شروط الثورة الاجتماعية التي هي وقود عربة التاريخ والتطور التاريخي على شكل قفزات نوعية بفترات تاريخية قصيرة وقياسية[14].

4–تفسير التخلف بالاندماج في السوق الرأسمالية العالمية: لقد ظهرت، بحدة، مشكلة تصريف الإنتاج السلعي الصناعي الحديث. وكذلك مشكلة الحصول على الخامات اللازمة للصناعات النامية بكميات كافية وأسعار مناسبة بداية من خمسينات القرن التاسع عشر مع اكتمال الثورة الصناعية وتعاظم منجزاتها التكنولوجية. ومع تطور

طرق النقل وازدهار المواصلات أخذت العلاقات التجارية الدولية، تباعاً، شكل النهب المباشر أو المقنّع لثروات وطاقات البلدان الأكثر تخلفاً في حينه. وباسم حرية التجارة، دخلت السلع المصنوعة إلى أسواق البلدان الأخيرة التي سوف تجري عملية إدماجها في السوق الرأسمالية العالمية نفسها.

ونتيجة التوسع غير المحدود للرأسمالية، وبالتالي توجهها نحو توسيع الأسواق وتصدير رأس المال، كان مطلوباً الإبقاء على البلدان قبل الرأسمالية في وضع يسمح بأداء وظيفتها الاقتصادية العالمية الجديدة، كمصدّر للمحاصيل والخامات اللازمة للصناعة الرأسمالية، وقد انتقلت إليها، بعد ذلك، رؤوس الأموال الباحثة عن المخاطرة الكبيرة والربح الأكبر.

وهكذا جرى نهبها، بوحشية، سواء كان النهب صريحاً أو مقنعاً بغلاف رقيق من حرية التجارة الدولية. فلقد تحوّلت الثروات المنهوبة إلى رأس مال في البلدان الأم، بينما انخرطت البلدان غير الرأسمالية، كملحقات للبلدان الرأسمالية في إطار السوق الرأسمالية العالمية. وقد نشأ التخلف، كظاهرة من ظواهر التطور غير المتكافئ للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم، كثمرة من ثمار التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

وعلى هذا النحو، تشكّل النظام الرأسمالي العالمي، بقطاعيه المتقدم والآخر المتخلف. ولهذا، فليست أوضاع التخلف، هنا، سوى الوجه الآخر لأوضاع التقدم هناك، ذلك أن النمو المتفاوت، أي النمو غير المتكافئ، هو، بالفعل، قانون نمو الرأسمالية في كل زمان ومكان. وهكذا يصبح التخلف نتاج عملية تاريخية نشأت، بدورها، عن عملية تاريخية أخرى محدّدة، وهي اندماج بلدان معيّنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل أن تنشأ، أو تستكمل، متطلبات النمو الرأسمالي فيها.

ما أفضى إلى كبت أو إطفاء نار تطور القوى المنتجة، بمعنى إيقاف نموها التقليدي، إلى جانب "تيبيس" العلاقات الإنتاجية، وتكريس الأفكار والقيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التقليدية. وكل ذلك من أجل أن يبقى هيكل الإنتاج في البلدان قبل الرأسمالية، قائماً، بحيث يستجيب، بصورة تلقائية، لاحتياجات هيكل الإنتاج الموسّع في البلدان الرأسمالية الأم [15].

وفي هذه الأثناء حصل تقسيم دولي للعمل ذو طبيعة رأسمالية يقوم على إنتاج سلع أولية من جانب البلدان المتخلفة سوف تعمد إلى مبادلتها مع البلدان المتقدمة بمنتجات مصنوعة لأغراض الاستهلاك. وتكّفل ديفيد ريكاردو، في وقت مبكر، بتقديم نظريته حول النفقات المقارنة، وهي نظرية تقع، بالضرورة، في إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالي[16]. وهكذا أصبح التبادل غير المتكافئ هو جوهر العلاقة التي تربط البلدان المتخلفة بالبلدان الرأسمالية المتقدّمة. حيث يجري تحويل القيمة، بشكل متعاظم، من الأولى إلى الثانية، نتيجة التخصص الدولي المفروض على البلدان المتخلفة، وليس، فقط، نتيجة تقلبات الطلب على السلع الأولية.

وإذاً، فإن التخلف ظاهرة طبيعية ونتيجة حتمية لـ"عدوان" أسلوب الإنتاج الرأسمالي المولود في الخارج على مجتمعات قبل رأسمالية. وهو عملية إعادة تشكيل هذه المجتمعات قبل الرأسمالية على مقاس وارتفاع مصالح أسياد (أثرياء) السوق العالمية. وليس التخلف، كما يتبادر لبعض الأذهان، المرحلة الأولى من النمو الرأسمالي، كذلك، ليس التخلف سكون المجتمعات أو ثباتها وعدم نموها، بل هو مرحلة تاريخية أكثر تعقيداً. ذلك أن اندماج البلدان قبل الرأسمالية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي واقتحام الرأسمالية العالمية لهذه البلدان قبل الرأسمالية بأسلوب العنف قد أدخل على نموّها الاقتصادي تغييرات "أجنبية" جوهرية.

فمن المؤكد أن هذه البلدان كانت تنمو نمواً طبيعياً، أياً تكن درجته، في إطار هياكلها القديمة، بغض النظر عن سرعة وعمق وشمول النمو في كل بلد منها على حدة، وبغض النظر عن تفاوته، بالضرورة، من بلد إلى آخر. فمن المسلم

به، أن بلداً، كمصر، على سبيل المثال النموذجي هنا، كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يشق طريقه الخاص نحو الرأسمالية. فمن أجل تطور زراعة القطن وقصب السكر، بهدف التصدير والتصنيع، عرفت الزراعة المصرية آلات الري والمحاريث البخارية والمزارع النموذجية ومحالج القطن ومصانع السكر وغيرها. وجرى تحويل الفلاحين من أقنان للأرض إلى عمال أجرّاء أو شركاء في المحصول. والحق، لقد كانت عملية تحلّل الريف المصري تجري، بنشاط، بينما كانت الصناعة الآلية الكبيرة تنمو على حساب الصناعة اليدوية. ولم يكن هناك ما يحول دون أن يستمر النمو الاقتصادي إلى نهايته. غير أن اقتحام الرأسمالية العالمية

لمصر، وغيرها من البلدان المماثلة، قد جعلها مسرحاً لعمليات النهب السريع من قبل المقاولين والمهندسين والمستثمرين والمغامرين الأجانب. أولئك الذين انهمكوا، منذ منتصف ذلك القرن، في عملية إعادة تشكيل الاقتصاد المصري، ليمضي في اتجاه واحد هو تصدير الخامات للبلدان الرأسمالية، وحسب [17].

وبالفعل، تُوثّق الدراسات والأبحاث الميدانية حقيقة أن سياسة كرومر، ممثل الاحتلال البريطاني في مصر، قد قامت على تصدير القطن إلى أوروبا برسم تصدير بلغ (1%)، واستيراد المنسوجات القطنية برسم استيراد بلغ (8%). وقد أعلن أنه ليس في نية حكومته الإبقاء على الصناعة القطنية المصرية بسبب الأخطار الناجمة عنها. وقال في ذلك قولته المشهورة: "مصر بلد زراعي، بطبيعتها، واشتغالها بالصناعة إنما يؤدي إلى إهمال الزراعة وصرف المصريين عن الأرض" [18]. وبذلك قضى كرومر بالخراب على مراكز الصناعة في مصر، والتي هي الغزل والنسيج والصباغة والتطريز والأخشاب والمعادن، بصفة أساسية. وقد قامت المقاهي ومحلات بيع السلع الأوروبية مكان الورش الصناعية التي كانت جدّ مزدهرة.

وفي الوقت نفسه، فإن التركيز على زراعة القطن كان معناه إيثار كبار ملاك الأراضي القائمين على إنتاجه وبيعه لعميل كبير مضمون، وهو بريطانيا. وتدفق رأس المال الأوروبي لابتلاع اقتصاد الفلاح والاستيلاء على الأراضي وتحويلها، بطريقة أو بأخرى، إلى إنتاج القطن.

وقد تخصّصت في ذلك البنوك العقارية، بينما قامت سلسلة من الصناعات التمهيدية لتحضير القطن وتجهيزه من الحقل إلى ميناء التصدير. وصحبتها مجموعة من المرافق لتوفير الخدمات الحديثة لمجموع الجاليات الأجنبية من رأسماليين وتابعين ممن يرتبطون بعملية إعداد القطن للتصدير وتحويل حصيلته إلى الداخل.

والحال، لقد كان ممكناً لنا أن نرصد في مصر، وعدد آخر من البلدان المماثلة لها، في حينه، وقد بات بعضها رأسمالياً، عمليات تحوّل تجري في داخلها. وبصرف النظر عن الخصائص القومية لكل منها، فلقد كان بوسعها أن تصل، ولو في أوقات مختلفة وبأسباب متباينة، إلى مصيرها التاريخي الواحد. وبالفعل كانت، كلها، تتوافر على نظم توجد في حالة تفكّك وتحلّل، وشهدت أغلبها كل أو بعض عمليات التحوّل إلى الرأسمالية من نوع الآتي:

1) قيام هيكل اجتماعي ريفي يشهد زيادة في الناتج الزراعي مصحوبة بضغط على السكان من جانب كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين، أو شبه الإقطاعيين. وكذلك، عمليات طرد للفلاحين من أراضيهم، مع نمو قوة عمل احتمالية للصناعة الناشئة؛ 2) تطور الصناعة في المدن التي تنتج سلعاً غير زراعية، بصورة مستقلة ومتخصصة في خدمة الحرف المتعددة؛ وذلك تعبيراً عن انتشار تقسيم العمل مع نمو مجموعات التجار والحرفيين ونمو المدن؛ 3) تراكم الثروة النقدية، أي رأس المال، بأيدي التجار والفلاحين الأغنياء اعتماداً على حركة التجارة وأعمال الربا [19].

ففي الهند كان الاستعمار البريطاني القديم قد احتفظ، حتى القرن التاسع عشر، بكافة أوضاع المجتمع الزراعي، كمجتمع قروي، مكتفٍ بذاته. حيث يعيش الزرّاع والحرفيون، جنباً إلى جنب، منذ قرون مضت، على أساس

التبادل فيما بين منتجات الزراع وخدمات الحرفيين. ولم تكن توجد طبقة من العمال الزراعيين المعدمين، أي طبقة مستقلة ومتميزة يكون مصدر عيشها الوحيد هو العمل على أرض الآخرين بالأجر [20].

وحتى نهاية ذلك القرن، كان هؤلاء العمال يمثلون (15%)، فحسب، من مجموع السكان الزراعيين. ومع ذلك، فإنه، بفعل سلطات الاحتلال البريطاني، تم تحويل ملايين الزراع من ملاك إلى مستأجرين. وفي عام (1931) أصبح العمال الزراعيون يمثلون (40%) من مجموع سكان الريف. وكان ذلك أكبر تحوّل اجتماعي يحدث في تاريخ الهند، إذ انتقلت، بنتيجته، من الإقطاع وشبه الإقطاع إلى مسار رأسمالي مشوّه، في حينه.

وفي ذلك القرن، أيضاً، كانت بشائر الرأسمالية تنمو في أعماق المجتمع الإقطاعي الصيني، داخل حقل الإنتاج السلعي. فاتخذت القوى الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية الناشئة في الصين من تجارة الأفيون ونظام الامتيازات وسياسة الباب المفتوح أدوات لكبت تطور الصين. وفي الثلاثينات من القرن المذكور كان بوسع الاقتصاد في جاوه (إندونيسيا الآن) أن يتحوّل إلى اقتصاد رأسمالي، لكن الغزاة الهولنديين فرضوا عليها أن يتوقف نموّها الرأسمالي [21].

وقد كانت اليابان هي البلد الآسيوي الوحيد الذي أُفلت من مصير جيرانه كمستعمَرة أو كبلد تابع للرأسمالية العالمية. فاليابان بتنظيمها الإقطاعي، المتمثل في ملكية الأرض، وباقتصادها النامي، القائم على الفلاح الصغير، وبإبقائها على طبقة المحاربين التي تمتص الفائض الاقتصادي، كان يمكن أن تكون بلداً متخلفاً. غير أنها استطاعت أن تشهد تراكماً سريعاً في أيدي التجار، وامتزجت العلاقات الإقطاعية في الريف بدولة مركزية قوية تسيطر على رأس المال. وأتيحت، بذلك، لليابان فرصة التطور القومي المستقل؛ وقد كان السبب الأول في ذلك هو عدم إغرائها للمستعمِرين نتيجة انعدام الموارد الطبيعية فيها وبعدها، كجزيرة، عن مسرح التجارة الرأسمالية العالمية [22].

وعلى هذا النحو انخرطت المجتمعات قبل الرأسمالية، ما عدا اليابان، في مسار الاندماج في السوق العالمية، التي تشكّلت منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن جراء الهجرة الدولية لرأس المال أصبح التبادل غير المتكافئ شرطاً من شروط قابلية رأس المال للحركة على المستوى الدولي.

وهذا التبادل غير المتكافئ كان يستند إلى تدفقات من رأس المال الأجنبي تُنشئ داخل البلدان المتخلفة قطاعات لتصدير الخامات. وعلى الرغم من غلبة أساليب التنظيم قبل الرأسمالية، فإن تلك البلدان أخذت تندمج في النظام الرأسمالي العالمي بواسطة التبادل السلعي. وهنا يظهر التبادل غير المتكافئ ويساهم في رفع معدل الربح المتوسط لرأس المال الأجنبي. وفي هذا الإطار تكون الصادرات الأولية هي، بصورة عملية، المصدر الوحيد للنمو، بينما تتجه الواردات، وهي منتجات مصنوعة، نحو الاستهلاك.

وبذلك، يقوم التبادل الخارجي على أساس غير متكافئ، تماماً، بصورة التجارة فيما بين بلدان ذات أجور عالية وبلدان ذات أجور متدنية. وعندئذ يتم تبادل غير متكافئ لقيم متكافئة أو متساوية. وباستخدام أثمان السوق، فإنها ترفع من قيمة السلع المنتجة بأجور متدنية. ومن ثم تساهم في تراكم رأس المال والنمو في البلدان ذات الأجور المرتفعة على حساب انعدام التراكم ونشر التخلف في البلدان الأخرى.

والحال، أحدث الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، على هذا النحو وفي وقت واحد، في البلدان قبل الرأسمالية نتيجتين متناقضتين: فهو، من جهة، قد كبت نمو بعض عمليات النمو الرأسمالي. وهو، من جهة أخرى، قد عجّل، بقوة مماثلة، من سرعة نمو عمليات أخرى. ومن ثم أصاب، بالتشويه، كافة العمليات التاريخية التي كانت تمثل، آنئذ، جوهر النمو الاقتصادي، سواء كان ذلك بكبته أو بالتعجيل من نضجها. وتجمعت، بالتالي، معالم التخلف، بوصفها آليات للتخلف، مثلما تعددت من قبل آليات النمو. وهي، بطبيعة الحال، آليات تشويه العمليات الموضوعية للنمو الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال، نمت السوق الرأسمالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، من خلال نمو العلاقات السلعية النقدية في كل بلد على حده، كآليات تخلف تكوّنت نتيجة السوق الرأسمالية العالمية. ولقد ترتب على ذلك أن نمت هذه العلاقات في البلدان المتخلفة، وذلك في الحدود التي أُتيحت لها، بأسرع من نمو الإنتاج السلعي نفسه، وبأسرع من نمو السوق الداخلية نفسها. بل، لقد نمت العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في كثير من البلدان المتخلفة بأسرع من نمو قواها المنتجة، بل، وأحياناً، قبل أن تنمو هذه القوى نفسها على أسس رأسمالية.

والأكثر من ذلك، هو أن القارات الثلاث أمريكا اللاتينيـة وآسيا وأفريقيا قد شهـدت ظهـور طبقة عاملة في عدد من بلدانها قبل أن تتشكّل فيها برجوازية صناعية محلية. ولقد شكّلت هذه الواقعة مشكلة أساسية من مشاكل التخلف الاقتصادي، وهي نمو العلاقات الإنتاجية الرئيسية، بصفة عامة، قبل النمو الرأسمالي لقوى الإنتاج. وبالنتيجة أصاب التشويه كافة العمليات التاريخية، التي شكّلت، من قبل، جوهر النمو الاقتصادي التقليدي. فقد أصاب التشويه الشامل أسلوب الإنتاج، بقواه المنتجة وعلاقاته الإنتاجية، وأصاب، بالضرورة الجدلية، كل البناء الفوقي من نظم وقيم وأفكار. وقد تجلى هذا التشويه، بصفة خاصة، في داخل تلك المجتمعات التي كانت، بدرجة أو بأخرى، على أبواب النمو الرأسمالي [23].

5-تفسير التخلف بالتبعية: وهذا التفسير معطوف، ولاحق بطبيعة الحال، على تفسير التخلف بالاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، لطالما التبعية، تبعاً لأنصار التفسير بها، ناتج ضروري عن الاندماج المعني في نظام عالمي مستقطب على نفسه إلى بلدان متقدمة متبوعة وأخرى متخلفة تابعة.

ولعلّ الأطروحة الأشهر التي باتت تُعرف بها مدرسة التبعية هي أطروحة أن سبب التخلف، في مكان ما، هو التطور، في مكان آخر، والعكس صحيح. فهي تؤكّد، بشكل عام، على أن التطور الرأسمالي للبلدان المتقدمة هو سبب التخلف الرأسمالي للبلدان المتخلفة، ومعكوس المعادلة صحيح كذلك. وبالتالي، فإن العامل الأساسي في تطور البلدان الأولى وتخلف البلدان الثانية هو، دوماً، العامل الخارجـــي، الذي يقوم على تبادل منتوجـــات غير

متكافئة في أجور وكلف إنتاجها بين هاتين المجموعتين من البلدان المختلفة. ودائماً بسبب تخصص دولي غير متكافئ بالعمل تقوم بموجبه البلدان المتقدمة بالأعمال الأكثر حداثة أو عصرية، بينما تتعهد البلدان المتخلفة الأعمال الأكثر قدماً أو أقدمية.

هذا، بالضبط، ما يؤكد عليه رائد مدرسة التبعية، أندريه جوندر فرانك، في قوله: العملية التاريخية التي ولّدت التخلف هي نفسها التي ولّدت التطور. ونقرأ التأكيد ذاته عند أوسفالد زونكل، في قوله، هو الآخر: "التأخر جزء لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية للنظام العالمي". ومثلهما، مثل سنتش في قوله: "البنية الداخلية للبلدان المتخلفة ليست نتاج تغلغل العوامل والمؤثرات العالمية، وحسب، بل إن هذه البنية، ما أن تتوطد، حتى تقدّم، بنفسها، قاعدة للحفاظ على هذا التغلغل". ويقرأ سمير أمين أقوال هؤلاء بقوله: "تاريخ التطور الرأسمالي ليس تاريخ التطور الذي أحدثه، وإنما هو، كذلك، تاريخ التدمير الوحشي الذي بُني عليه" [24].

وبصفته أبرز علماء الاقتصاد السياسي للتخلف والتنمية، في الآونة الأخيرة قبيل وفاته، لا بأس أن ننظر، بإمعان، في أطروحة سمير أمين حول مسألة تخلف بلدان أطراف النظام الرأسمالي العالمي. تلك التي تتضمن، في الوقت عينه، التزامه العنوان العريض لمدرسة التبعية ومحاولته الخروج عن عدد من العناوين الفرعية تمهيداً لإبداع عناوين أخرى جديدة. فهو يعتبر أن تقدّم المراكز سبب رئيس لتخلف الأطراف، ما يضعه داخل الإطار المنهجي العام لمدرسة

التبعية. لكنه يبدأ بالخروج عن تفاصيل هذا الإطار وملموسياته العيانية عندما يُشير إلى أن معكوس تأكيده هذا لا يتضمن كامل الحقيقة التاريخية. وهو، بذلك، يقرّ، ضمناً، بحقيقة أن التغييرات الهيكلية، البنيوية، التي تحققت داخل بلدان المراكز كانت العامل الأهم في تقدّم تلك البلدان. وبهذا المعنى يكتب سمير أمين: "ليس تخلف البعض هو سبب نمو البعض الآخر، بينما نمو البعض، بالشكل الذي تمّ، ويتم، به، كان، ولا يزال، السبب في تخلف البعض الآخر" [(25)].

ومع أن سمير أمين يمتنع عن إعطاء العامل الداخلي أهمية متساوية في تقدّم البلدان المتقدمة وتخلف البلدان المتخلفة، فهو، على سبيل المخالفة مع الكثيرين من منظري مدرسة التبعية، لا يتجاهل أهمية هذا العامل في تخلف البلدان الأخيرة، سواء لحظة إلحاقها الاستعماري بالبلدان الأولى، أو خلال مسيرة تطور هذا الإلحاق. فهو يؤكد على أن العامل الداخلي هو، دوماً، أحد عوامل التخلف، وبالتالي، أحد مستويات التحليل الضرورية لظاهرة التخلف الرأسمالية. هذا، ويخطو سمير أمين خطوة كبيرة إلى الأمام باتجاه الكشف عن سرّ الفارق، الكمي بطبيعة الحال، بين مستويات تطور، أو تخلف، البلدان الطرفية المتخلفة نفسها، في قوله: "تتوقف أشكال المجموعات الإقليمية للبدان الطرفية على طبيعتها ما قبل الرأسمالية، التي انطلقت منها، وعلى صيغ وأزمنة انخراطها في المنظومة العالمية. ولهذا، فإن غنى وتعقيد النماذج الفعلية للتخلف هو غنى ناتج عن الدمج بين هذه العوامل الثلاثة. لكن جوهر ظاهرة التخلف وحقيقته لا تقع على مستوى المظاهر المتقلبة وفقاً لتشابك هذه العوامل المختلفة، بل هي تقع، بالضبط، في الطابع الطرفي الذي يتسم به النمو الرأسمالي، وهو طابع مشترك بين جميع بلدان الأطراف
الحالية"[(26)].

وعلى هذا النحو العام، تؤكد مدرسة التبعية على أن التخلف المعاصر، هو تخلف رأسمالي، وليس تخلفاً ما قبل رأسمالي. والتخلف الرأسمالي هو نمو رأسمالي، لكن بدون تنمية رأسمالية. وبالتالي، هو، لهذا السبب، نمو متخلف. وبتعبير فرانك، فإن "نمو التخلف يفترض تخلف النمو، فالنمو المتحقق في البلدان التابعة سرعان ما يصطدم بعوائق بنيوية أقامتها الدول الاستعمارية داخل هذه البلدان" [(27)]. وأما التخلف الرأسمالي، كنمط خاص من نظام الإنتاج الرأسمالي، فهو تخلف على صعيد العجز عن الانتقال من نظام الأطراف إلى نظام المراكز، في حين أن تخلف النمو، كمسألة تقنية، هو تخلف على صعيد العجز عن تطوير إنتاج وسائل الإنتاج، وليس، بالضرورة، تخلفاً على صعيد القدرة على بناء وتطوير نماذج متقدمة من مواد وسلع الاستهلاك.

هذا، ويقوم النمو الرأسمالي المتخلف على بنية تحتية متعددة الأنماط الإنتاجية ومفككة القطاعات الاقتصادية. وبالتالي هو، بقوة منطق تطور هذه البنية، نمو سرطاني، بمعنى أنه تورّم نمط من الأنماط الإنتاجية إلى جانب، وليس على أنقاض أو بقايا، الأنماط الأخرى. وكذلك انتفاخ قطاع من القطاعات الاقتصادية على أساس مسخ وتهميش القطاعات الأخرى، ناهيك عن تقزيم دورها على مستوى الإنتاج، كمستوى ضروري لتطور الاقتصاد الوطني. ولهذا، فإن فوائد النمو الاقتصادي المتحققة في أحد القطاعات الاقتصادية لا يمكن أن تنتقل إلى باقي قطاعات الاقتصاد المحلي.

ولطالما النمو المتخلف قائم، بشكل أساسي، على "القطاع العصري التخارجي"، أي قطاع الاستيراد والتصدير، فهو نمو تحدّده، بقوة، وتيرة وطبيعة النمو الحاصل في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ويرتبط، كذلك، بالمزاج السياسي المتقلب لهذه البلدان تجاه البلدان المتخلفة. ما يعني أن النمو المتخلف نمو متعرج وغير منتظم، وتعرج عملية النمو يعادل عدم النمو؛ ذلك أن طبيعة النمو أهم من النمو نفسه.

وبالفعل، يتكوّن الاقتصاد المتخلف من قطاعات منعزلة، لكنها مندمجة، وبشدة، كل منها منفردة، في مجموع يتركّز ثقله في مراكز النظام الرأسمالي العالمي. وبالتالي، فإن الاقتصادات المتخلفة اقتصادات تابعة للاقتصادات المتقدمة، بالضرورة القائمة، أي بحكم الفارق الكبير بين مستويَيْ تطور كلٍ منها. والتبعية هنا تبعية شاملة شمول التخلف نفسه، أي هي تبعية سياسية وثقافية واقتصادية، معاً وبصورة جدّ معقدة. والتبعية الاقتصادية هي، في الوقت عينه، وبحكم الرابط الجدلي بين أشكالها المتعددة، تبعية تكنولوجية وغذائية ومالية وتجارية. ما يعني، في نهاية التحليل، أن صفة "وطني" صفة خاصة باقتصادات المراكز، فقط، وليس باقتصادات الأطراف التابعة، في حال من الأحوال.

والحال، كما أن تخلف النمو، أو النمو المتخلف، على هذا النحو، هو شكل تطور الرأسمالية في البلدان المتخلفة، فهو، أيضاً، شكل تطورها على الصعيد العالمي. وبالتالي التخلف الرأسمالي، كنمو متخلف، هو ظاهرة عالمية كما هو ظواهر قومية. فالبلدان المتخلفة هي ثلثا العالم المعاصر بالمساحة والسكان، وآليات نشوء وتطور تخلف هذه البلدان هي آليات عالمية، كما هي آليات قومية، ليس على التعاقب، وإنما بالتزامن.

ومهما يكن، فإن نقّاد هذا النمط من تفسير التخلف متفقون على أن التبعية ظاهرة دائمة ومتصلة منذ ولادة النظام الرأسمالي العالمي قبل نحو خمسة قروم من الآن. فالرأسمالية نظام عالمي، أولاً، واستقطابي، ثانياً بحكم جنسيته البنيوية التي هي جنسية توسع عالمي لا محدود وليست تطوراً عالمياً طبيعياً. والتبعية، لا سيما في ظل العولمة الراهنة، ليست ظاهرة من ظاهرات العلاقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، فحسب، وإنما هي، كذلك، إحدى الظاهرات البارزة على مستوى العلاقة بين البلدان والأقاليم المتقدمة نفسها، وكذلك داخل المجموعة الواحدة أو بين مجموعات البلدان المتخلفة ذاتها. فالبلدان اليوم كلها في شمال العالم وجنوبه كما في غربه وشرقه يتبع بعضُها البعضَ الآخر، سواء بصورة كلية أو جزئية، أي على مستوى قطاع اقتصادي محدّد بعينه أو على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية وسلعها المتعددة، في حالات غير نادرة، أو على مستوى سلعة معينة أو مكوّن واحد من السلعة الواحدة عينها.

ولهذا يُجمع هؤلاء النقاد، من هنا وهناك، على أن التبعية، في حد ذاتها (وهنا بيت القصيد) ليست سبباً، بالضرورة، للتخلف، وبالتالي ليست، بالضرورة نفسها، عائقاً في مواجهة التخلف والنجاح في الذهاب بمشروع التنمية إلى حد الإنجاز. ودليلهم إلى ذلك هو أن عدداً لا بأس به من البلدان التابعة، الأقل تقدماً في وقت سابق من الآن، غدت، لاحقاً، بلداناً متقدمة نتيجة وبفعل عوامل متعددة منها تبعيتها للبلدان الأكثر تقدماً منها، كبلدان شرق وجنوب شرق آسيا. ما يستوجب منا ويفرض علينا التمييز بين التبعية والهيمنة، وكذلك بين فك الارتباط والأوتاركية [28].

ثانياً– من أجل مفهوم جدلي للتخلف في العصر الرأسمالي

ينبغي، ومنذ البداية، ودائماً في سبيل إنتاج مفهوم علمي للتخلف، الانطلاق من حقيقة، مثبتة بالمنطق والدليل، وهي أن التخلف في العصر الرأسمالي ظاهرة نوعية وفريدة في تاريخ المجتمعات البشرية. وبالتالي، فإن فارق التطور التاريخي بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة، في هذا العصر، ليس من طبيعة الفارق الذي كان يفصل، أو يُمايز البلدان الأكثر تقدماً عن البلدان الأكثر تخلفاً في العصور السابقة. ما يعني أن المقارنة الدارجة بين التخلف في الأمس واليوم مقارنة غير منطقية ولا تاريخية، بمعنى أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية المتباينة تلك القائمة في كل مرحلة تاريخية على حده.

وأما فرادته، فتتبع، بالدرجة الأولى، من واقع أنه ليس نتاج التطور التاريخي القومي الأصيل للبلدان المعنية به الآن، هكذا بصورة منفصلة عن تطور الآخرين، وإنما هو، بصورة مباشرة، نتاج الاقتحام المادي المباشر، العسكري

والاقتصادي، من جانب البلدان الرأسمالية الأوروبية، البريطانية والفرنسية بصفة خاصة، عند اللحظة التي انتقلت فيها إلى المرحلة الإمبريالية. تلك البلدان (المستعمِرة) التي سوف تصير، فيما بعد، بلداناً متقدمة، بالمقارنة مع البلدان الأولى (المستعمَرة).

الأمر الذي يعني، ببساطة، أن التخلف الذي نحن بصدده هنا عملية تاريخية لها حدودها الزمنكانية (في الزمان والمكان). وهي العملية التي سرعان ما سوف تعني فقدان السيطرة على شروط تجدّد الإنتاج الذاتي، ابتداءً من انخراط اقتصادات ما سوف يُشار إليها بالبلدان المتخلفة في العملية الاقتصادية للرأسمالية العالمية. وهذا الانخراط أو الاندماج يحوّل الاقتصاد القومي إلى اقتصاد سلعي ويغيّر في فنون الإنتاج وعلاقاته على نحو يدفع بالاقتصاد، الذي أصبح متخلفاً، باتجاه المساهمة في إنتاج شكل محدّد لتقسيم العمل الدولي.

وتتميّز تلك المساهمة بعدم سيطرة هذا الاقتصاد، المنخرط على هذا النحو، على الحد الأدنى من شروط تجدّد الإنتاج الذاتي. ومن ثم يصبح الاقتصاد غير متوازن من وجهة نظر إشباع الحاجات الداخلية، أو إشباع حاجات السكان؛ إذ يلزم لكي يتم هذا الإشباع المرور بآليات السوق الدولية عن طريق تصدير سلعة أو سلعتين من السلع التي يتخصص فيها الاقتصاد القومي المعني. ومن ثم الحصول، من خلال إيرادات هذه السلع، على ما هو لازم لتجدّد الإنتاج، في الفترة القادمة، بما فيها المواد الغذائية، كأساس لتجدّد إنتاج القوة العاملة. وهذا الاقتصاد غير المتوازن يصبح، في وجوده، شرطاً لتوازن الاقتصاد الرأسمالي على الصعيد العالمي، ابتداءً من هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل على المستوى الدولي.

وعلى هذا النحو، إذا كان التخلف عملية تاريخية، تحوّل فيها الهيكل الاقتصادي للمجتمع المعني لينتج استجابة لاحتياجات الخارج، أي احتياجات رأس المال وتعبئة الفائض الاقتصادي نحو الخارج، فإن ذلك يعني أن هذه العملية تبدأ بسيطرة القوى العالمية. لكن، لا تستطيع قوة أجنبية (خارجية) أن تؤثر داخلياً إلا من خلال قوى اجتماعية داخلية تقبل، أو تخضع للقوة الخارجية، أي لرأس المال العالمي.

وهكذا، ثمة جانبان للتخلف، هما الجانب الخارجي العالمي الذي يقوم على التبعية الاقتصادية واستنزاف دخل البلدان المتخلفة، مُؤلّفاً، بذلك الجانب الرئيس من وجهة النظر التاريخية لانبثاق الحالة الراهنة. وهناك الجانب الداخلي الذي يقوم على اقتصاد مفكّك ذو طابع مفتوح وبنية مشوّهة للفروع ومجتمع هجين مزدوج البنية، مُشكّلاً، بذلك، جانباً متزايد الأهمية من وجهة نظر التنمية المقبلة. وإذاً، سوف تظل حركة الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية تمارسان تأثيراً كبيراً على الحياة الداخلية والعلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة. إلا أن اتجاه وشدّة هذا التأثير يتوقفان، إلى حدٍ كبير، على إنجاز تغييرات داخلية، جذرية، أو نوعية، تُفضي إلى نتائج موازية في حقل البنية الموروثة. فالقديم، هنا، لم يمت بعد، وأما الجديد، فهو بانتظار الولادة، وفي هذه الأثناء تسود وتستشرس الوحوش الشرسة، بتعبير مجازي ودالّ هنا من جانب أنطونيو غرامشي.

والحال، تختزل المدارس الاجتماعية–الاقتصادية، وفي المقدمة مدرسة التبعية، التي تنظر إلى التخلف المعاصر كنتاج ضروري لصيرورة الرأسمالية إمبريالية، مفهوم التبعية بالعامل الخارجي كسبب وحيد، أو كسبب أساسي على الأقل، في نشوء وتطور التخلف. وبالتالي، فإن النقد الأول لتلك المدارس، والذي هو بمثابة اللبنة الأولى في المدماك الأول لبناء المفهوم الجدلي للتخلف، يجب أن يكون نقد مفهومها للتبعية. فالتبعية ليست عاملاً خارجياً أو داخلياً، هكذا على انفراد، بل هي هذا وذاك في إطار الرابط الجدلي بينهما. وبكلام تيوتونيو دوس سانتوس، فإن التبعية ليست مجرد عامل خارجي، فقط، ذلك أن الوضع الدولي هو محدّد عام وليس قوة مقرّرة للعمليات التي تجري في الداخل[29]. ما يعني، بالضبط، أن

العناصر المكوّنة للوضع الداخلي تحدّد النتائج المتولّدة عن تأثير الوضع الدولي في واقع البلد المعني. وبالتالي، سوف يكون من التبسيط، المفرط، استبدال الديناميكية الداخلية بالديناميكية الخارجية. ولهذا السبب لا يمكن العثور على أي حل أو تفسير باستقصاء العوامل الخارجية وحدها أو إعطائها الأولوية في التفسير، فالعوامل الخارجية هي عوامل معرقلة أو مساعدة تبعاً لضعف أو قوة العوامل الداخلية.

وبهذا المعنى، ولغرض إبراز أهميته، المنهجية، والإبستمولوجية بصورة عامة، يؤكّد الاقتصادي المعروف يوهان جالتونج على أن المقصود بالتبعية ليس مجرد الاعتماد على الخارج، الذي هو نتاج التبعية نفسها. فالتبعية لا تعني أن مجتمعاً معيناً يتبع مجتمعاً آخر أكثر تقدماً، وإنما هي، بالضبط، عجز المجتمع التابع عن امتلاك أسباب السيطرة على شروط إنتاجه الذاتي وتجدّده في إطار النظام الاقتصادي العالمي[30]. وانطلاقاً من فقدان القدرة على هذه السيطرة، الذي يتم، تاريخياً، في خلال عملية التكوّن التاريخي للتخلف، يصبح المجتمع معتمداً على الخارج في إشباع معظم حاجاته، بما فيها الحاجات الضرورية.

وبناءً على ما تقدّم، فإن أطروحتي بهذا الصدد هي أن التخلف المعاصر، كفاصل تاريخي بين تطور البلدان المتقدمة وتطور البلدان المتخلفة في هذا العصر، هو تخلف بنيوي، بمعنى تخلف علاقات الإنتاج في حقول إنتاج المنتوجات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها. وتخلف هذه العلاقات يعني، ضمناً، تخلف قوى الإنتاج، وكذلك عوامله الأساسية (الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال)، لطالما أن علاقات الإنتاج هي الشكل المادي والإطار التاريخي لوجود وتطور قوى الإنتاج وعوامله. فالتاريخ يتمرحل بمراحل نوعية تبعاً لعلاقات الإنتاج السائدة في كل مرحلة تاريخية. ونمو الإنتاج يتسارع أو يتباطأ حسب نمو قوى الإنتاج، المادية منها والبشرية (الميّتة والحية)، والمشروط، بدوره، بمستوى تطور علاقات الإنتاج.

وينبغي الانتباه هنا جيداً والأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج في كل مرحلة أو حقبة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع البشري وحقباته المتتالية. فعامل الطبيعة هو العامل المهيمن في الحقبة التاريخية الأولى بينما العمل هو ذلك العامل في الحقبة الثانية في حين أن العامل الثالث في الحقبـة الثالثـة الحالية الأكثر

تطوراً تاريخياً حتى حينه هو عامل رأس المال. غني عن البيان هنا أن علاقات الإنتاج السائدة في كل مرحلة وحقبة تاريخية هي البنية التحتية لهذا أو ذاك من المجتمعات البشرية. وتخلفها سوف يعني تخلف بنى المجتمع المعني الفوقية السياسية منها والثقافية، معاً وعلى حدٍ سواء، ودائماً بقوة العلاقة الجدلية القائمة بين البنى الاجتماعية التحتية والفوقية.

هذا، أولاً، وأما ثانياً، فإن العامل الخارجي هو، دوماً، من عوامل التخلف الرأسمالي للبلدان المتخلفة. ولا يكتمل تفسير هذا التخلف دون اعتبار دور هذا العامل في نشوئه وتطوره وقطعه. غير أن الخارج لا يستطيع دخول الداخل إلا "بإذن" من هذا الأخير، أولاً وقبل أي شيء آخر. فالهيمنة الخارجية، بدون بيئة ملائمة داخلية، غير ممكنة التحقق، أساساً، ولهذا، فالعامل الداخلي هو، في المحصلة العامة، العامل الأساسي في هذا التخلف.

ولغرض التبسيط عبر التحليل إلى أبعد مدى، ينبغي التفصيل في هذه الأطروحة، بالهبوط بها من المستوى النظري المجرد لجدل الداخل والخارج إلى مستواه الملموس التاريخي، على النحو الآتي: إذا كان للعامل الخارجي دور في جميع مراحل نشوء وتطور وتخطي التخلف، فإن أهمية هذا الدور ليست واحدة في جميع تلك المراحل. فالعامل الخارجي هو صاحب الدور الأساسي في تطور (بمعنى تفاقم) التخلف، في حين أن دوره في مرحلتَيْ نشوء التخلف وقطعه لا يتعدى دور المساعد المكمّل، في مرحلة النشوء، أو المعرّقل الإضافي، في مرحلة القطع.

وبالمقابل، إذا كان العامل الداخلي أحد عوامل التخلف في مرحلة تطوره، فهو العامل الأساسي في مرحلتَيْ نشوء التخلف وقطعه، أو تخطيه. ولذلك، فإن، أهمية، أو دور العامل الأساسي، الذي يقوم عليه جدل الداخل والخارج، كجدل محوري في التخلف، ليس واحداً في جميع مراحل مسيرة التخلف[31].

وعلى هذا النحو، فإن إرجاع التخلف للعامل الخارجي، أو للعامل الداخلي، كعامل أساسي، أو وحيد، في الحالتين، هكذا على الإطلاق، دون التمييز بين خصوصيات أو ملموسيات مراحل مسيرة التخلف، يتجاهل النسبية التاريخية لدور كلٍ من هذين العاملين في تخلف البلدان المتخلفة. ولهذا، فنحن نرى أن نظرية التبعية تفترض ما يجب البرهان عليه مسبقاً، وهو: ما الذي مكّن مجموعة من البلدان من أن تخلّف مجموعة بلدان أخرى؟ يبدو لنا، بوضوح كبير، أن الجانب الداخلي للتخلف هو جانب متزايد الأهمية، من وجهة نظر تجاوزه المقبل، والعلاقات الطبقية الداخلية هي التي تُتيح إمكانية تحقيق علاقات التبعية، كما أنها تحدّد طبيعة وشكل تشكّلها.

ومن هذا المنظور نرى، بوضوح، أن مدرسة التبعية، في إرجاعها التخلف إلى مسألة انتزاع البلدان المتقدمة للفائض المتحقق داخل البلدان المتخلفة، على أساس التبادل اللامتكافئ للمنتوجات، القائم على التخصص الدولي اللامتكافئ بالعمل، تفسّر التخلف بصورة اقتصادوية أكثر منها بصورة جدلية. فالتخلف مسألة أعقد بكثير من أن

يُفسّر بآلية اقتصادية محدّدة أو بآليات اقتصادية متعددة دون النظر إليها من داخل محيط ارتباطها بآليات أخرى سياسية وسوسيو ثقافية ليست أقل أهمية للتفسير العلمي، ولعلّها أكثر خطورة في نشوء التخلف وتطوره (تفاقمه).

وتعود اقتصادوية هذا التفسير الاقتصادي المختزل للتخلف إلى عدم الجدّية في اعتبار حقيقة أن الإنتاج، وليس التبادل، هو المحدّد العام لعمليات العملية الاقتصادية الواحدة أو الكلية (الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك) باعتباره جوهر ومضمون هذه العملية. ولهذه المناسبة كتب نيكوس بولانتزاس يقول: "إن انتزاع الفائض، والاستيلاء اللاحق عليه، هو سيماء العلاقة بين الطبقات المنتجة والطبقات المستغِلة، وليس بين البلدان المتبادلة"[32]. كما أن معرفة كيفية إنتاج الفائض هي شرط معرفة آليات تبادله وتوزيعه، ما يعني أن عامل الإنتاج هو بمثابة الوزن الذري في جدول مندلييف الكيميائي.

ولهذا كله، فقد أفضى اختصار عوامل التبعية إلى عاملها الخارجي، واختزال هذا العامل بجانبه الاقتصادي، على هذا النحو، إلى التعتيم على حقيقة التخلف الرأسمالي، وأحياناً طمسها بصورة كلية، والتي هي، بالمحصلة العامة، نتاج تمفصل جدلي معقّد بين جدليين أساسيين هما جدل الداخلي والخارجي وجدل الاقتصادي والسياسي. حيث ترتبط أطراف الجدل الأول مع أطراف الجدل الثاني على أساس الداخلي، كمحدّد أساسي، في الجدل الأول، والاقتصادي، كمحدّد أساسي آخر، في الجدل الثاني. وبالنتيجة، يتعين تمفصل هذين الجدلين على نحو يكون فيه جدل الداخلي–الاقتصادي هو محدّد جدل الخارجي– السياسي.

وهكذا، فإن نقد المفهوم المبتذل للتبعية، على هذا النحو، ورفض اختزال عوامل التخلف بالعوامل السوسيولوجية والسيكولوجية، هما منطلق صياغة نظرية التخلف على نحو جدلي يقوم على الاعتراف بتحديد الداخلي–الاقتصادي للخارجي– السياسي. وصياغة نظرية التخلف، بهذه الصورة، تساهم في إعادة صياغة نظرية الإمبريالية كما هي عند روادها أمثال لينين وبوخارين ولكسمبورغ وآخرين. بحيث تظهر الإمبريالية في هذه النظرية، وقد أُعيد صياغتها، كظاهرة تخلف رأسمالي على صعيد غالبية بلدان العالم، وكظاهرة تطور رأسمالي على صعيد أقلية بلدان هذا العالم؛ وبالمحصلة، كظاهرة تخلف على الصعيد العالمي. هذا هو الذي أشار إليه الباحث الأمريكي المعروف جون جوردون، في قوله: ليست الإمبريالية، فقط، أعلى مراحل الرأسمالية، أوهي، كذلك، من موشور البلدان الإمبريالية، لكنها أدنى مراحل

الرأسمالية، منظوراً إليها من زاوية البلدان الرأسمالية المتخلفة [33]. وعلى هذا النحو، يجب أن تتكامل نظرية الإمبريالية، بوصفها تركيباً جدلياً لعوامل التوسع العالمي للرأسمالية على أساس العامل الخارجي، مع نظرية التخلف كتركيب جدلي لعوامل تخلف الرأسمالية داخل البلدان المتخلفة على أساس العامل الداخلـــي فيها. ذلك أن نظرية الإمبرياليـــة هي نظريــة التخلف، إذا ما تمّ النظر إلى الإمبرياليــة كرأسمالية متخلفة على الصعيد العالمي بحكم أنها توسع عالمي للرأسمالية لا تطور عالمياً لها.

الاستنتاجات والتوصيات

لا بأس، وقد وصلنا إلــى هـذه الصفحـــة الختاميـة، أن نُبـرز الاستنتاجـات التي أفضـى إليهـا البحث فـي هذا الموضوع. ولعل أبرزها هو الآتي: أولاً – التخلف هو العنوان العريض للبلدان التي تتموقع في مواقع أطراف النظام العالمي بمقياس الفجوة، الأفقية والشاقولية، التي تتنامى عاماً بعد آخر، تلك التي تفصل بين مستويَيْ تطور كل من هذه البلدان وبلدان مراكز النظام نفسه، وكذلك بمعيار الفعل والمفعول به وسط وعلى محيط النظام العالمي، سواء على مستوى القرار السياسي أو الخيار الاقتصادي والتصور الأيديولوجي.

ثانياً– والتخلف، كعنوان عريض على هذا النحو، هو نظام اجتماعي عام وليس، فقط، مجرد مسألة تقنية خاصة بهذا الجانب أو ذاك من جوانب الواقع الاجتماعي لهذا أو ذاك المجتمع المعني. فالتخلف الذي نحن بصدده هنا هو، في المقام الأول، مسألة بنيوية أو هيكلية شاملة لكافة طبقات أو بنى البناء الاجتماعي المتخلف، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية والاجتماعية بصفة عامة.

ثالثاً – وبحكم السبق التاريخي الذي حققته، تباعاً، بلدان المركز المتقدّمة، فليس بوسع البلدان الطرفية اللحاق بها عن طريق العمل الكامل أو (الحرفي) بمنطق النظام العالمي القائم وآليات عمله الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الأمنية والعسكرية. ذلك أن القطيعة الإمبرياليـة (بمعنى صيرورة الرأسمالية إمبريالية بآليات استعمارية نهاية القرن التاسع عشر) تحول دون أن تتمكن بلدان الأطراف من مغادرة مواقعها المحيطية والإقلاع منها باتجاه المواقع المركزية عبر الظن بإمكانية محاكاة تجارب بلدان مراكز النظام العالمي السابقة.

رابعاً – وبالنتيجة، يغدو فك الارتباط بالنظام العالمي ضرورة موضوعية لبناء مجتمع آخر جديد بمنطق بنيوي مختلف وآليات عمل أخرى مختلفة؛ شريطة الوعي التام هنا بأن فك الارتباط لا يعني الانغلاق على الذات وقطع العلاقات الخارجية، بل خلق الشروط الضرورية للسيطرة الوطنية على الارتباط نفسه.

خامساً – وفك الارتباط، بهذا المعنى، ما هو إلا مجرد قرار سياسي حول مشروع تنمية وطنية وشعبية تهدف، من حيث هي كذلك، إلى تجاوز واقع التخلف القائم كتخلف مزدوج بنيوي وآخر تكنولوجي "من داخل هذا النظام وخارجه". ما يعني ضرورة الجمع (الجدلي بطبيعة الحال) بين الارتباط وفك الارتباط، وكذلك بين التخطيط وبعض عناصر آلية السوق، ودائماً لغرض إنجاز المهام البنيوية والمهام الأخرى التقنية، معاً وعلى حد سواء.

هذا، وإن نتائج البحث واستنتاجاته على هذا النحو تدفع بنا، حالاً، إلى طرح التوصيات الآتية: أولاً) التأكيد على ضرورة اهتمام أصحاب المسؤوليات التنفيذية بنتائج البحوث والدراسات الأكاديمية، كمرشدات نظرية ودالاّت منهجية ضرورية للبرامج والأعمال الميدانية. ذلك أن الربط بين الجامعة والمجتمع ينبغي أن يحصل من الجهتين معاً، بمعنى أن يلتزم المجتمع الارتباط بالجامعة كما تلتزم الجامعة الارتباط بالمجتمع؛ ثانياً) ضرورة إدراك الحقيقة التاريخية حول أن

المنجزات العلمية والإبداعات التكنولوجية كانت دائماً تحصل بصورة لاحقة (أي كنتيجة) للتحولات النوعية في البنى السوسيوثقافية. تلك هي الحقيقة التي يُشير إليها ويؤكّد عليها، ببراعة نادرة، أوزيريس سيكوني في كتابه الهام (التنمية الاقتصادية والتخلف الثقافي)[34]. ولنا في تجارب البلدان الأخرى المتقدّمة أو الأكثر تقدّماً الحجة والمثال.

فلنبدأ من هذه الأخيرة، ذلك أن التربة الاجتماعية المناسبة شرط مسبق لاستنبات شجرة العلم والتكنولوجيا، وقد أثبت علم الاجتماع، وعلى امتداد التجارب التنموية في عموم البلدان المتقدمة، حقيقة أنه المهندس المختص باستخراج وجبل مثل هذه التربة الخصبة، والفلاح البارع الذي يجيد الحراثة في أرض اجتماعية لا تزال في حالة أرض بور.

ثالثاً) وأما الوصية الأخيرة هنا، فهي، كما أشير إليها دائماً في نهاية كل بحث، تلك التي ترويها لنا الحكمة الإنكليزية بهذا الخصوص: "Example is Better Than Precept " ما يعني: "القدوة الحسنة خير من العظة، بمعنى الوصية".

المراجع

(1) سنتش، توماس. *الاقتصاد السياسي للتخلف*، الجزء الثاني– *قوانين التخلف وآليته الداخلية*، ط2، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 1998، ص9.

Sentch, Thomas. The Political Economy of Underdevelopment, Part Two - The Laws of Underdevelopment and Its Internal Mechanism, 2nd edition, translated by Faleh Abdul Jabbar, Dar Al-Farabi, Beirut, 1998, p. 9.

(2) SOTO, D. H.. *The Mystery of Capital-Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Every Where Else*? Random House, New York , 2009, p. 253.

3–زكي، رمزي. *المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة*. مجلة عالم المعرفة، العدد /84/، الطبعة الثانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص189.

Zaki, Ramzi. The population problem and the myth of neo-Malthusianism. World of Knowledge Magazine, Issue 84, Second Edition, National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1984, p. 189.

4–لانكه، أوسكار. *الاقتصاد السياسي*. الجزء الثاني– *عملية الإنتاج والنظم الاجتماعية*، ط3، ترجمة محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص197.

Lanke, Oscar. political economy. Part Two - The Production Process and Social Systems, 3rd edition, translated by Muhammad Hassan, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1996, p. 197.

5-CHAMPERNOWNE, D. G. *The Distribution of Income Between Persons*, 2nd.ed., Cambridge University Press, 2003, 243.

(6) أفسينيف، م. *نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية*. ط2، ترجمة عز الدين جوني، دار الفارابي، بيروت، 1999، 49.

Avsenev, M. Theories of economic growth for developing countries. 2nd edition, translated by Izz al-Din Jouni, Dar al-Farabi, Beirut, 1999, 49.

(7) باران، بول. *الاقتصاد السياسي للتنمية*. ط2، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الحقيقة، بيروت، 1991، 116.

Baran, Paul. The political economy of development. 2nd edition, translated by Ahmed Fouad Balbaa, Dar Al-Haqiqa, Beirut, 1991, 116.

(8) بيرو، فرانسوا. *فلسفة لتنمية جديدة*. الطبعة الثانية، ترجمة علال سيناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002.

Perrault, François. Philosophy for new development. Second edition, translated by Allal Sinaser, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 2002.

(9) شومبيتر، جوزيف. *الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطي*. ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص91.

Schumpeter, Joseph. Capitalism, socialism and democracy. Translated by Haider Haj Ismail, Arab Organization for Translation, Dar Al-Farabi, Beirut, 2012, p. 91.

(10) ماركس، كارل. *أصل رأس المال*. دار التقدم، موسكو، بلا تاريخ، ص55.

Marx, Karl. Origin of capital. Dar Al-Taqadum, Moscow, no date, p. 55.

(11) أتزيوني، أميتاي و أتزيوني، إيفا. *التغير الاجتماعي*. الجزء الأول- *مصادره- نماذجه- نتائجه*. ترجمة محمد حنونة، وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص133.

Atzioni, Amitai and Atzioni, Eva. Social change. The first part - its sources - its models - its results. Translated by Muhammad Hanouna, Ministry of Culture, Damascus, 1984, p. 133.

(12) تشيلسو فورتادو. النمو والتخلف. ط2، ترجمة أنو الصباغ، وزارة الثقافة، دمشق، 1992، 173.

Celso Furtado. Growth and underdevelopment. 2nd edition, translated by Anu Al-Sabbagh, Ministry of Culture, Damascus, 1992, 173.

13- غودولييه، موريس. *العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد*. ترجمة عصام الخفاجي، وزارة الثقافة، دمشق، 1995. ص214.

Godolier, Maurice. Rationality and irrationality in economics. Translated by Issam Al-Khafaji, Ministry of Culture, Damascus, 1995. p. 214.

(14) ماركس وأنجلس. *الأيديولوجيا الألمانية*. ط2، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق، 1991، ص24.

Marx and Engels. German ideology. 2nd edition, translated by Fouad Ayoub, Dar Damascus, Damascus, 1991, p. 24.

15-MAGDOFF, H. *Imperialism; From The Colonial Age to The Present*, Review Press, New York, 1998.

(16) ريكاردو، ديفيد. *مبادئ الاقتصاد السياسي*. ط3، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2015. ص79.

Ricardo, David. Principles of political economy. 3rd edition, translated by Hossam al-Din Khaddour, Dar Al-Farqad for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2015. p. 79.

(18)مرسي، فؤاد. *التخلف والتنمية- دراسة في التطور الاقتصادي*. ط2، دار الوحدة، بيروت، 1998، ص58.

Morsi, Fouad. Underdevelopment and development - a study in economic development. 2nd edition, Dar Al-Wahda, Beirut, 1998, p. 58.

(19) دوب، موريس (وآخرون). *الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية*. الطبعة الثانية، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، 1999، 197.

Dobb, Maurice (et al.). Transition from feudalism to capitalism. Second edition, translated by Issam Al-Khafaji, Dar Ibn Khaldoun, Beirut, 1999, 197.

(20) بوالو، جان. *الاقتصاد الهندي*. ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص48.

Boileau, Jean. Indian economy. Translated by Sabah Kaadan, Ministry of Culture, Damascus, 2011, p. 48.

(21) رو، آلان. *الصين في القرن العشرين*. ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2012، ص89.

Rowe, Alan. China in the twentieth century. Translated by Sabah Kaadan, Ministry of Culture, Damascus, 2012, p. 89.

(22) فير، إيفلين. *الاقتصاد الياباني*. ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص11.

Fair, Evelyn. Japanese economy. Translated by Sabah Kaadan, Ministry of Culture, Damascus, 2010, p. 11.

(23) ديمون، رينيه وموتان، ماري. *سوء التنمية في أميركا اللاتينية*. ترجمة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق، 1994، ص252.

Damon, René and Moutin, Marie. Poor development in Latin America. Translated by Issa Asfour, Ministry of Culture, Damascus, 1994, p. 252.

(24) فالرشتاين، إيمانويل (وآخرون). *الاضطراب الكبير*. ترجمة عصام الخفاجي، دار الفارابي، بيروت، 1991، 197 وما بعدها.

Wallerstein, Emanuel (et al.). Big disturbance. Translated by Issam Al-Khafaji, Dar Al-Farabi, Beirut, 1991, pp. 197 et seq.

(25) أمين، سمير. *ما بعد الرأسمالية المتهالكة*. ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص70.

Amin, Samir. Post-capitalism. Translated by Sharaf Al-Din, Dar Al-Farabi, Beirut, 2003, p. 70.

(26) أمين، سمير. *التطور اللامتكافئ*. ط5، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، 1999، ص226.

Amin, Samir. Uneven development. 5th edition, translated by Burhan Ghalioun, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1999, p. 226.

(27) Frank, Andre Gunder. *The Development of Underdevelopment.* Reprint By Monthly Review Press. Vol. 41. No. 2. 2004, P. 161

(28) ALBERT, M. *Capitalism Against Capitalism*. Trans. By Zaner, R. Heinemann, London, 2006, P. 69.

(29) سانتوس، دوس تيوتونيو. *"التخلف والتبعية"*. ترجمة صالح ياسر حسن، مجلة جدل، العدد الثالث، محور: التبعية في عالم متغير. دار كنعان، دمشق، 1992، 268.

Santos, Dos Teutonio. "Backwardness and dependency." Translated by Saleh Yasser Hassan, Jadal Magazine, Issue Three, Topic: Dependency in a Changing World. Kanaan House, Damascus, 1992, 268.

(30) جالتونج، يوهان. *"نظرية بنيوية للإمبريالية" في كتاب (الإمبريالية وإعادة الإنتاج التابع)*. تحرير (ديتر سنجهاز)، ترجمة ميشيل كيلو، وزارة الثقافة، دمشق، 1986، ص282.

Galtung, Johan. "A Structural Theory of Imperialism" in the book (Imperialism and Subaltern Reproduction). Edited by (Dieter Senjaz), translated by Michel Kilo, Ministry of Culture, Damascus, 1986, p. 282.

(31) سويزي، بول (وآخرون). *الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة*. ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، 1988، ص 183.

Swayze, Paul (et al.). Imperialism and issues of economic development in underdeveloped countries. Translated by Issam Al-Khafaji, Dar Ibn Khaldoun, Beirut, 1988, p. 183.

(32) بولانتزاس، نيكوس. *الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم*. ترجمة احسان الحصني، وزارة الثقافة ، دمشق 3919، ص147.

Poulantzas, Nikos. Social classes in today's capitalist system. Translated by Ihsan Al-Hosni, Ministry of Culture, Damascus 1993, p. 147.

(33) Gordon, John Steele. *the Epic History of American Economic Powe*r. Harper perennial 2005, P. 209.

(34) سيكوني، أوزيريس. *التنمية الاقتصادية والتخلف الثقافي*. الجزء الثاني، ترجمة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق، 1978، ص239.

Ciccone, Osiris. Economic development and cultural backwardness. Part Two, translated by Issa Asfour, Ministry of Culture, Damascus, 1978, p. 239